مشكل الجزولية المنسوب للورقي ت ٦٦١هـ
دراسة في نسبته وتحقيق لمتنه

إبراهيم بَلْفَقِيه اليوسفي

• **الملخص:**

لا يخفى على الدارسين أن بعضًا من تراثنا نسب لغير أصحابه، إما بسبب أخطاء النساخ أو المفهرسين، وهذا البحث يعالج أحد كتبنا التي نُسبت إلى غير أصحابها، وهو «مشكل الجزولية» المنسوب إلى علم الدين اللُّورقي (ت٦٦١هـ)، وهو عبارة عن مسائل استشكلها بعض النحاة في «الجزولية»، فأرسل بها إلى أحد العلماء ليجيبه عن أسئلته. وقد بحثت في متن «مشكل الجزولية» فلم أجد ما يعضد نسبة هذا المشكل إلى علم الدين اللُّورقي، بل ظهر لي أنه رجل مشرقي وجه بها إلى أحد نحاة المغرب، وقدَّرتُ أن يكون المسؤول هو ابن معط الزواوي (٦٢٨هـ).

ثم إن البحث ينفي ما قد يُظَن من أن «مشكل الجزولية» عبارة عن إشكالات علمية في الجزولية مع أجوبتها، لكن بعد البحث والتحقيق لم أجد سوى الأسئلة مجردة، ولعل الأجوبة ضمنها ابن معط شرحه على الجزولية الذي لا يُعرف مستقره الآن.

وهذه الأسئلة لا أعرف لها إلا نسخة واحدة هي التي حققتها عليها، وقد اهتديت إليها بعد قراءة مقدمة التخمير.

وقد قسمت البحث إلى فصلين، بينتُ في الأول زيف نسبة المشكل إلى علم الدين اللورقي، وحاولت معرفة المسؤول، ثم وصفت النسخة المعتمدة. ثم أفردت الفصل الثاني لتحقيق متن المشكل.

الكلمات المفتاحية: الجزولية، الجزولي، مشكل الجزولية، زين الدين ابن معط، علم الدين اللورقي الأندلسي.

*****

المقدمة:

يُعْنَى هذا البحث ببيان حقيقة الكتاب الموسوم بـ«مشكل الجزولية»، والمنسوب لأبي محمد القاسم بن أحمد بن أبي السداد الموفق علم الدين اللُّورَقِي الأندلسي (ت٦٦١هـ)، فقد تيسر لي - ولله الحمد - الاطلاع على نسخته الوحيدة، فوجدته مخالفًا لما قد يُفهم من عنوان الكتاب، إذ إنه ليس شرحًا لمشكلات الجزولية، بل هو مسائل أشكلت على أحدهم فوجه بها إلى أحد النحاة الكبار، وليس هذا الرجل الذي أشكلت عليه هو علمَ الدين اللُّورَقي كما وقع في صفحة العنوان، بل هو رجل آخر لم أتبين حقيقته بعدُ، والمسؤول عنها قَدَّرْتُ أن يكون هو أبا الحسين يحيى بن مُعْط ابن عبد النور الزواوي (ت٦٢٨هـ) رحمه الله.

وقد وفقني الله لتحقيق هذه الأسئلة التي أسماها الناسخ أو جامعُها بـ«مشكل الجزولية»، وبيان حقيقتها، وتصحيح نسبتها، وهذا أوان الشروع في المقصود.

الفصل الأول:
دراسة نسبة الكتاب للُّورقي

لقد حظيت الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي[1] (ت٦٠٧هـ) منذ ظهورها بعناية كبيرة[2]، فشرحها المشارقة والمغاربة، واختصروها، ونظموها، وهذا نمط آخر من أنماط العناية بالجزولية، وهو استشكال بعض المواطن فيها، والاعتراض عليها، والبحث عن إجاباتها، وهو النص الذي اشتهر بـ«مشكل الجزولية»، ونُسِبَ لعلم الدين اللُّورقي الأندلسي، فما مدى صحة هذه النسبة؟

إن أبا محمد علم الدين اللُّورَقي الأندلسي قد اشتهر علمه وفضله في النحو، وليس المراد هنا الترجمة له، ولا بيان منزلته، فقد كفانا هذا من حققوا كتبه[3]، لكن الذي أريد الحديث عنه هو مدى صحة نسبة «مشكل الجزولية» للُّورقي، إنَّ أولَ من نسبَ إليه هذا الكتاب - فيما وقفتُ عليه - هو الدكتور عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين - رحمه الله - في مقدمة تحقيقه لكتاب التخمير[4]، لَمَّا تَرْجم للُّورَقي وهو بصدد الموازنة بين شروح المفصل التي من ضمنها المحصل في شرح المفصل للُّورَقي، قال الدكتور العثيمين هناك: «مشكل الجزولية، لم تذكره المراجع أيضًا، وهو رسالة صغيرة تقع في (١١) ورقة، كتبت سنة ٦٦٢هـ، منسوبة إلى

(١) تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٨٨، وإشارة التعيين، ص ٢٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٧.

(٢) ينظر مقدمة تحقيق المقدمة الجزولية، ص ٣٥، ومقدمة تحقيق شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين ١/ ٦٩-٧٥.

(٣) تنظر ترجمته في إرشاد الأريب ٥/ ٢١٨٨، والوافي بالوفيات ٢٤/ ٨٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٤٢، ونفح الطيب ٢/ ١٣٧، ومقدمة تحقيق المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، ومقدمة تحقيق المحصل في شرح المفصل، وأثر علم الدين اللورقي الأندلسي في النحويين لمحمد بهاء بن حسن ككو، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٢٤، العدد الأول (المحرم - ربيع الأول ١٤٤٣هـ/ أغسطس - أكتوبر ٢٠٢١م)، ص ٥٣.

(٤) التخمير ١/ ٩٥.

علم الدين الأندلسي (جوروم رقم ٣/ ٢٧٧٣) بتركيا»، ثم تابعه على ذلك كل من ترجم للورقي في مقدمات تحقيق كتبه.

والذي جعل الدكتور العثيمين يقول بهذا هو ما وقع في صفحة عنوان هذا الجزء الصغير، وهذه صورته:

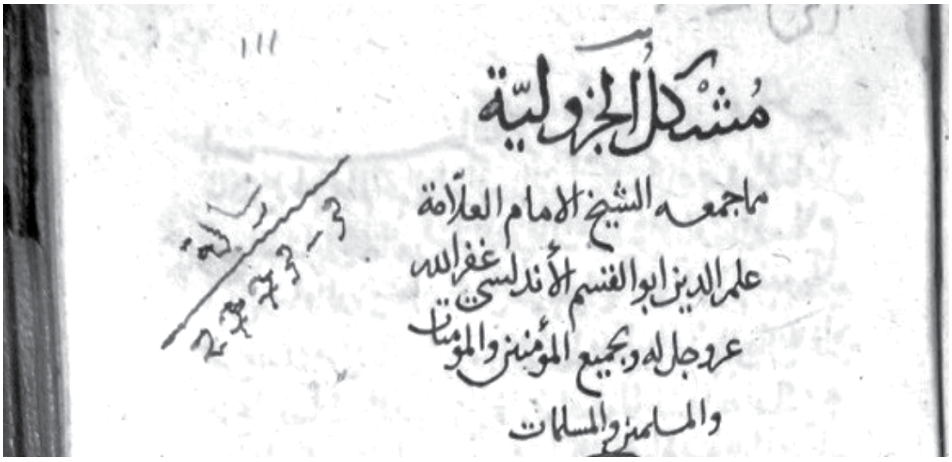

فقد كتب في صفحة العنوان: «مشكل الجزولية، مما جمعه الشيخ الإمام العلامة علم الدين أبو القاسم الأندلسي، غفر الله عز وجل له ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات».

وهنا ينبغي النظر في أمرين:

أولًا: موضوع هذا «المشكل».

ثانيًا: صاحب هذا «المشكل».

١- أما عن موضوعه فإن الذي يفهم من عنوانه «مشكل الجزولية مما جمعه الشيخ الإمام العلامة علم الدين أبو القاسم الأندلسي»، هو أن هذه مسائل أشكلت على هذا النحوي الجهبذ علم الدين اللورقي، فوجه بها إلى من يظن عنده العلم، قال السائل في مقدمة كلامه: «فالمُقْتَرَح مِن

كَـرَم شِـيَمه، والمسـتمْطَر مِـن سَـحاب دِيَمِـه، أن يَحُـلَّ مِـنْ مُشْـكِلها مواضِـعَ سُـطِّرَت لـه في هـذه الأَوْراق، جَـرَت عـلى الخاطِـر بحُكْـم الاتِّفـاق»، ثـم قـال في آخـر هـذا «المشـكل»: «فهـذا آخـر مـا أشـكل مـن الحـواشي المذكـورة؛ لعجزنـا عـن درك حقائقهـا، وعـدَم الاطـلاع عـلى دقائقهـا، فيُنْعِـم المـولى زيـن الديـن - أدام الله سـعادتَه، وضاعَـفَ سـيادته - إحـراز الدعـاء والثناء في إيضـاح هـذه المشـكلات، وإزاحـة هـذه المعضـلات، ويعلـق عـلى كل سـؤال مـا أمكنـه وحـضره في الوقـت»، فقـد صرح السـائل مرتـين بأنـه إنـما يسـأل عـما أشـكل عليـه، وهـذا ينفـي مـا قـد يفهـم مـن أن الجـزء أجوبـة للُّورقـي عـما أشـكل عـلى غـيره.

٢- وأمـا عـن صاحبـه، فقـد وردت نسـبته إلى علـم الديـن اللورقـي عـلى صفحـة العنـوان حيـث قـال الناسـخ: «مشـكل الجزوليـة ممـا جمعـه الشـيخ الإمـام العلامـة علـم الديـن أبـو القاسـم الأندلـسي»، وهـذا تصريـح ونـص عـلى أن مـن جمـع هـذه المسـائل هـو علـم الديـن اللُّورَقـي الأندلـسي، ولنـا أن نسـأل: هـل تصـح نسـبة هـذه المسـائل إلى اللورقـي أم لا؟

إنَّ كل مـن ترجـم للُّورقـي لم يذكـر لـه هـذا الكتـاب[1]، ولا نـص عـلى أن لـه أسـئلة ولا أجوبـة عـن اعتراضـات عـلى الجزوليـة، وحتـى لـو لم يخـص هـذه الاعتراضـات بتأليـف، فإنـه كان سيشـير إلى سـبب تأليفـه كتـاب «المباحـث الكاملية شرح المقدمـة الجزوليـة»، إذ لا يمكـن أن يَسْـأَل عـن أمـور غـيرَه ثـم يجيبُـه هـذا العـالم ولا يقـولَ في شرحـه المباحـث الكامليـة مثـلًا: «وقـد سـألت عنـه شـيخنا أو سـألتَ فلانًـا فذكـر لي»[2].

(١) قال الدكتور العثيمين - رحمه الله - في مقدمة تحقيق شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ١/ ٩٥: «مشكل الجزولية، لم تذكره المراجع أيضًا، وهو رسالة صغيرة تقع في (١١) ورقة، كتبت سنة ٦٦٢هـ، منسوبة إلى علم الدين الأندلسي».

(٢) المباحث الكاملية، ص ١١٤-١١٧.

ثم إن اللُّورقي لا تخفى عليه مثل هذه الاعتراضات إن كان استشكلها بعد لقائه بالجزولي[١]، ولو كانت هذه الاعتراضات قبل أن يؤلف اللورقي شرحه لَنَصَّ على ذلك في مقدمة كتابه المباحث الكاملية.

ولعل هذا من الناسخ الذي ظن هذا وزَعَمَه، وإذا افترضنا أن هذا خطأ من الناسخ، وأن هذه الأسئلة إنما وجهت للُّورَقي الأندلسي، وليست أجوبة جمعها اللُّورَقي، فإنه لم يرد داخل الجزء ذكر لعلم الدين اللُّورَقي، بل الذي ورد ذكره هو «زين الدين»، ومعلوم من ترجمة اللُّورَقي أنه لم يُلَقَّب زين الدين، وإنما لُقِّب عَلَمَ الدِّين، وهذا بيان ما ورد داخل النص، قال: «لَمَّا كان الإمامُ العالم، الحَبْر الكاملُ، أَوْحَدُ الزمان، عَلَّامَةُ الدهر، صَدْرُ الأَفاضل، مَجْمَعُ الفَضائلَ، حُجَّةُ العرب، لِسانُ الأدب، مَلِكُ النحاة، فَخْرُ الأيام، مَجْدُ الإسلام، زَيْنُ الدنيا والدين»، فوسمه بزين الدنيا والدين، وإنما أراد أنه زين الدين.

وقد يقول قائل: إن هذا تمحل بخصوص لقبه.

لكننا نقول: إن هذا التلميح وقع التصريح به في موطن آخر، قال السائل فيه: «وكانَتِ الجُزُولِيَّة عُنوانًا على إحْرازِ مُنْشِئِها قَصَبَ السَّبْق، [...] غيرَ أنَّها وإنْ كانت جَدِيرَةً أن تُحَبَّرَ بها المَحافِل والمَنابر، [...] كالأُحْجِيَّةِ لا يَبِينُ مَعناها دون أَنْ تُمَثَّل وتُشْرح [...] فلا جَرَمَ عَمِيَت على الأكثر أسرارُها، حتى جُهِلَ مِقدارُها، وكاد أن يطمسَ[٢] آثارها، إلا على الراسخين في العلم، كالإمام الأوحد زين الدين - أدام الله عُلُّوه - فإنَّه القيِّمُ بعِلْمِها، والعالِمُ بسرِّها، لاسيَّما وقد شافَه بحُروفها مُصَنِّفَها، وقد وَقَفَه على دُرَرِ ما أَوْدَع صَدَفَها»، فصرح بلقبه الذي اشتهر به، وقال في آخر هذا الجزء أيضًا: «فهذا آخر ما أشكل من الحواشي المذكورة؛ لعجزنا عن درك حقائقها، وعدم الاطلاع على دقائقها، فيُنْعِم المولى زين الدين»، فصرح مرة أخرى بلقب زين الدين.

(١) انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٦٧.

(٢) في الأصل: «يطمئن».

ثم الكتاب ليس أجوبة كما ذكرنا، بل هو أسئلة ومشكلات وقعت للسائل، وإذا كان الأمر كما ذكر السائل بأن المخاطَب بهذه الأسئلة قد قرأ الجزولية على مصنفها الجزولي، فكيف يصح أنْ يَسْأَلَ اللُّورَقي - وهو تلميذ للجُزولي - غيرَهُ عن أمور كان يمكنه أن يسأل عنها شيخه مؤَلِّفَ الجزولية.

وإذا فرغنا من الحديث عن السائل، فلنا الآن أن نبحث عن المسؤول، فمن «زينُ الدِّين» هذا المخاطَب بهذه الأسئلة؟

بعد البحث والنظر عَنَّ لي أن المقصود بزين الدين هو ابن معط، واستدللت على ذلك بإشارات:

١) قول السائل: «وكانَت الجُزُولِيَّة عُنوانًا على إحْراز مُنْشِئها قَصَبَ السَّبْق، ودَلِيلًا على تَقَدُّم أهْلِ الغَرْبِ في هذا العِلْم على عُلَماءِ الشَّرْق»، فالحديث هنا فيه مدح لأهل المغرب - والجزولي وإن كان مغربيًّا - فإن الحديث مسوق لمغربي آخر، وفيه تلميح إلى أصل المخاطَبِ بالسؤال، وأنه مغربي كذلك مثل صاحب المقدمة الجزولية.

٢) ومما استظهرت به أن يكون المسؤول هو زين الدين بن معط قولُ السائل: «فلا جَرَمَ عَمِيَت على الأكثر أسرارُها [أي الجزولية]، حتى جُهِلَ مِقدارُها، [...] إلا على الراسخين في العلم، كالإمام الأوحد زين الدين - أدام الله عُلُوَّه - فإنَّه القيِّمُ بعِلْمِها، والعالمُ بسرِّها، لاسِيَّما وقد شافَه بحُروفها مُصَنِّفَها، وقد وَقَفه على دُرَرِ ما أَوْدَع صَدَفَها»، فهذا تصريح بأن المسؤول هو تلميذ للجزولي، فلما فتشت في تلاميذ الجزولي عمن عُرِف بـ«زين الدين» وجدت أنه أبو الحسين يحيى بن مُعْطٍ بن عبد النور الزواوي الحنفي[1] (ت٦٢٨هـ)، فقد ذُكر في ترجمته أنه تلميذ للجزولي.

(١) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/ ٤٤، وتكملة المنذري ٣/ ٢٩٢، وإرشاد الأريب ٦/ ٢٨٣١، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٢.

فإن قال قائل: لكن كتب التراجم لم تحط بتلاميذ عالم من العلماء، فكيف تعتمد على هذا في جعل المسؤول هو ابن معط؟

قلتُ: أما استيعاب كتب التراجم لتلاميذ الرجل، فأمر لا يقول به أحد، لكن بما أن الأسئلة وُجِّهت إلى هذا المسؤول، فلا بد أن يكون علامة وقته في النحو، وقد لُقِّب (زين الدين)، وقرأ الجزولية على منشئها، وله شرح عليها[1]، وهو رجل مغربي، وهذه الصفات لا تتوفر مجتمعة إلا في ابن معط، وقد تصدر ابن معط للتدريس بدمشق، والجامع العتيق بمصر إلى أن توفي بالقاهرة - رحمه الله - فهو المقصود بالسؤال عن هذه المسائل المشكلة، فإن وَجد المعترض رجلاً آخر اجتمعت فيه هذه الصفات، فإني سأرجع عن هذا القول إلى قوله.

وبعد هذا التقديم، الذي كان لا بد فيه من رد الأمور إلى نصابها، وبيان حقيقة نسبة «المشكل» إلى اللُّورقي، وبيان المخاطَب به، آن الأوان لنشرع في تحقيق متنه، ووصف نسخته ورسمه.

وصف النسخة

أما عن النسخة فهي نسخة وحيدة، وأول من أشار إليها هو الدكتور العثيمين - رحمه الله - كما سبق، وهي في عشر لوحات تسبقها صفحة العنوان، أو فلنقل إنها إحدى عشرة ورقة كما قال الدكتور العثيمين رحمه الله، وقد كتبت بخط نسخي واضح وجميل، وميزت فيها عناوين الأبواب بالحمرة.

والنسخة قد وقع فيها اللحق في بعض المواطن، فألحقت في هوامشها بعض العبارات التي سقطت من الناسخ، بعضها كتب عقبه (صح)، وبعضها تركه غفلاً، منها مثلاً: «نعم لو قالوا: لا يكون [مفعولًا به رُبَّما لم يُحْتَج فيه إلى دليل، أما قوله: لا يكون] مفعولًا على إطلاقه»، فإن الكلام الموضوع بين معقوفين وقع في الأصل في الحاشية وعليه علامة التصحيح.

(١) سأبين ذلك بعد قليل.

والنسخة تقع ضمن مجموع[1] بمكتبة حسن باشا العامة في جوروم بتركيا برقم (٣/ ٢٧٧٣)، وهذا ذكر لمحتويات هذا المجموع:

١- كتاب العقود والحواشي لأبي موسى الجزولي، ويبتدئ من ص (١و) إلى ص (٣٥ظ)، وهو عار عن تاريخ النسخ، واسم الناسخ، وكتب بخط نسخي واضح.

٢- أمثلة الجزولية لأبي علي الشلوبين، ويبتدئ من ص (٣٦و) إلى ص (١٠٤ظ)، قال ناسخه في آخره: «فرغ من كتبه العبد الفقير الحقير المحتاج إلى رحمة الله الخبير البصير، أبو بكر الحسن بن الحاج سعادة بن نعمة الله بن محمد الحافظ السلماسي في منتصف ذي الحجة حجة اثنين وستين وستمائة»، وهو بخط نسخي واضح. وعن هذه النسخة نشر الدكتور تركي العتيبي الكتاب.

وبعده صفحة فارغة، ثم نقول في فضل صلاة البراءة وفضلِ صلاة القدر، من ص (١٠٥ظ) إلى ص (١٠٨ظ)، وورد في آخرها ما نصه: «قد فرغ من تحريره يوم الثلاثاء في غرة شعبان سنة تسع عشر[2] وسبعمائة، كاتبه خليل بن الحاج إبراهيم الحافظ أحسن الله عواقبته [كذا] في الدارين».

ثم نقول لعلها باللغة التركية القديمة، إلى ص (١٠٩ظ)، وفي ص (١١٠و) نقل يتعلق بلبس خرقة التصوف. ثم بعد ذلك صفحة فارغة.

(١) أود هنا أن أشكر الأستاذ عادل بن عبد الرحيم العوضي الذي تفضل علي بنسخة من هذا المجموع، وما أكثر ما تفضل علي به من المخطوطات، وأشكر د. تركي بن سهو العتيبي الذي أتحفني ببعض تحقيقاته، ومنها شرح المقدمة الجزولية وأمثلة الجزولية، كلاهما للشلوبين، وأشكر أيضًا د. محمد بهاء بن حسن ككو الذي أتحفني بنسخة من بحثه المباحث الكاملية، وأثر علم الدين اللورقي في النحويين، فجزاهم الله عني خيرًا، وأحسن إليهم.

(٢) كذا ظهر لي، ولعل الناسخ قد أخطأ، كما أخطأ في العبارة التي بعد فقال: «أحسن الله عواقبته في الدارين».

٣- مشكل الجزولية، من ص (١١١و) إلى ص (١٢١و)، وقد كتب بالخط نفسه الذي كتب به كتاب «أمثلة الجزولية»، وإذا جعلنا الكتابين معًا لناسخ واحد، ولعله كتبهما في السنة نفسها، فإن تاريخ نسخ «مشكل الجزولية» هو ٦٦٢هـ[1] أو أوائل ٦٦٣هـ.

وهذا التاريخ هو تاريخ النسخ؛ لا تاريخ سؤال هذا الطالب أو الشيخ لابن معط؛ لأن ابن معط قد توفي عام ٦٢٨هـ كما علم في ترجمته، فلعل الناسخ نقل هذا «المشكل» من نسخة السائل التي بخطه، لذا ورد في مقدمة «المشكل» قوله: «إلا على الراسخين في العلم، كالإمام الأوحد زين الدين أدام الله عُلُوَّه»، وقوله في موطن آخر: «يبين مولانا أدام الله أيامَه»، ومنها قوله في آخره: «فيُنْعِم المولى زين الدين أدام الله سعادتَه، وضاعفَ سيادته»، وهذا أمر معلوم فإن نسخ الأسئلة ليس مثل نسخ سائر الكتب، إذ لا يخاطب بالسؤال إلا الأحياء، ولكنا أردنا أن نبين أن بين تاريخ النسخ وتاريخ السؤال عن هذا «المشكل» مدة لا تقل عن أربع وثلاثين (٣٤) سنة.

موضوع «مشكل الجزولية» ومنهج صاحبه

أما عن موضوع «المشكل» فهو السؤال عن بعض المواطن التي عسر على السائل فهمها في الجزولية، والاعتراض على بعض عبارات الجزولي التي أخل فيها بالمراد أو أن ظاهرها كذا يعطي.

وقد سلك السائل في ذلك سبيل تتبع أبواب الجزولية بابًا بابًا، ثم ذِكْر المسائل التي استشكلها مرقماً إياها، قال: «ومن باب علامات الإعراب: الموضع الأول»، ثم جعل يستعرض المسائل ذاكرًا رقم الموضع هكذا: «الموضع الثاني»، «الموضع الثالث»، «الموضع الرابع»، إلى أن ينتهي من الباب، ثم ينتقل إلى الباب الذي بعده.

(١) وهو التاريخ الذي ذكره الدكتور العثيمين في مقدمة تحقيق التخمير ١/ ٩٧.

وكان يأتي بنص كلام الجزولي ثم يسأل بعده، فيقول مثلاً: «الموضع الأول، قوله في حَدِّ الكلام: بالوضع، ما الذي احترز به عنه؟»، ومن أمثلة ذلك قوله: «الموضع الثالث، قوله: أو مُؤَكِّدًا له، أو زائدًا للتَّأْكِيد، ما الفرق بينهما؟».

وأحيانًا كان يعترض على الجزولي لأنه لم يورد ذكر شيء كان حقه الذكر، قال: «وكذلك لمَ اقتصر على هذه الأبنية التي تكون عبارة عن هذه؟ فإنه قد ترك افْعَوْعَل، نَحو: اخْشَوْشَن، وتفَاعَل، نحو: تَضارَب وغيرها».

ومرات أخرى كان يعترض عليه لتقصيره في البيان، قال: «الثالث الجزم بكيف، لم يقل به بصري، فلِمَ ذَكَره ولم يُنَبِّه على الخلاف في ذلك؟». أو لأن عبارته مخلة بالمقصود أو موهمة، قال: «قوله: مصدرٌ يُلاقيه في الاشتقاق، هذه العبارة توهم أنَّ المصدر والفعل مشتقان من أصل آخَر، فليس كذا».

وفي غيرها يذكر بعض ما انفرد به الجزولي عن النحاة، قال: «الموضع الأول، جَعْلُه المنقوص عامًّا وخاصًّا مِن اصطلاحاته، وما عناه بالعامِّ ينتقض بنحو: هي، فإنه اسم آخرُه ياء قبلها كسرة، ولا يسمى منقوصًا في الاصطلاح، فإذا قد خالف الاصطلاح في الخاص والعام».

ومعلوم أن الجُزولي لما ألَّفَ الجزولية أخلاها من الأمثلة، لذا كان السائل يكثر من السؤال عن أمثلة بعض ما أشكل عليه، قال: «وما الذي أراد بقوله: بَداءٌ؟ وما مثاله؟»، وقال: «الثاني، قوله: أو أداؤُه معنى ما لا يكونُ إلا نكرة، ما مثاله؟»، وقال: «قوله: للعجمة وللنسب ولهما، ما مثاله؟»، وقال: «قوله: ومُقَدَّرُها عند بعضِهم كمَلْفُوظها، ما مثال هذا؟»، والأمثلة على هذا كثيرة.

وبعد هذا الوصف المختصر نُيَمِّمُ الآن المقصود، وهو تحقيق مشكل الجزولية، وتخريج ما فيه من النقول والإشارات، مع ضبط النص وتفقيره، وخدمته بما يعين على تحصيل المرجو منه.

وهذه نماذج من أول المخطوط وآخره:

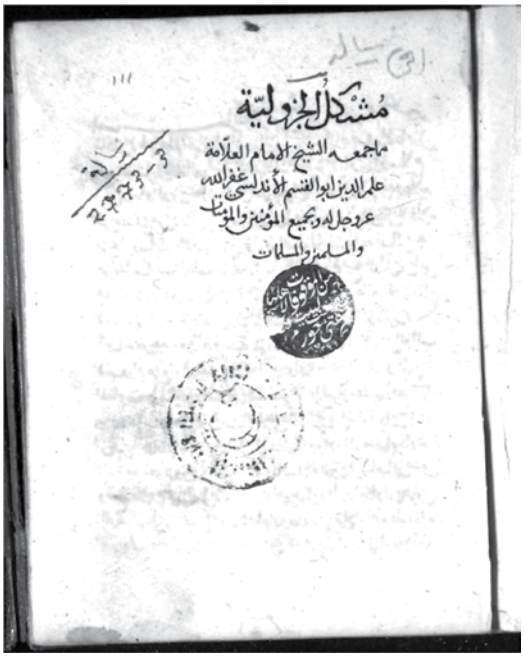

مشكل الجزولية

ماجمعه الشيخ الامام العلامة
علم الدين ابو القسم الأندلسي غفر الله
عز وجل له ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

لما كان الامام العالم الحبر الكامل الوحيد الزمان علامة الدهر صدر الافاضل
نجم الفضائل حجة العرب لسان الادب كمال الخلافة في الانام مجد الاسلام
زين الدنيا والدين متع الله اهل العلم بطول بقائه وزاد في شرفه وعلائه
ممن يقصده من الافاق اكابر الرجال ويحط بفنائه اعلام الرجال للاغتراف
من بحار فضائله والاقتباس من انوار فواضله لما اختصه الله تعالى به
من الطائف الادب واطلعه عليه من اسرار كلام العرب بمع الدالي من طالبي
هذا العلم المشمول بتزيده وتم بكمال نفاسي الالباب الموجود عليه اللهم الا الذكر
ولم يجد الى ذلك سبيلا فلما ان تحذفه لم الكتابة معينا وكفيلا اوم ان تزل الالسنة
بالكتابة طريقة معروفة وسنة على قديم الزمان جارية لوفوته لاهمال في الغالب
لا تفسد الا عن تبديل يقتضيه رد القلم والحافظ وتمضي الفضائل الا بتلاق عند
المفاوضة والمناظرة وكانت الجزولية عنوانا على العمر المنشيها قصب السبق
ورد ليلا على تقدم اهل الغرب هذا العلم على علما الشرق غير انها وان كانت جديرة
ان تخبر بالخاطر المنابر ومحتاج ان يلقى الى تلامذة ودوالاقلام والمحابر كالاجهة
لا يبين معناها دون ان تشكل وتشرح اوكالصدفة لا تبرز لها قبل ان تشق
وتفتح فلا جرم عميت على اكثر اسرارها حتى جهل مقدارها وكاد ان يطمس
آثارها الا على الراسخين في العلم كالامام الاوحد فخر الدين ابي عبد الله محمد
القيم بعلمها والعالم بسرها لا سيما وقد شاهده محررة منقحها ومدققة

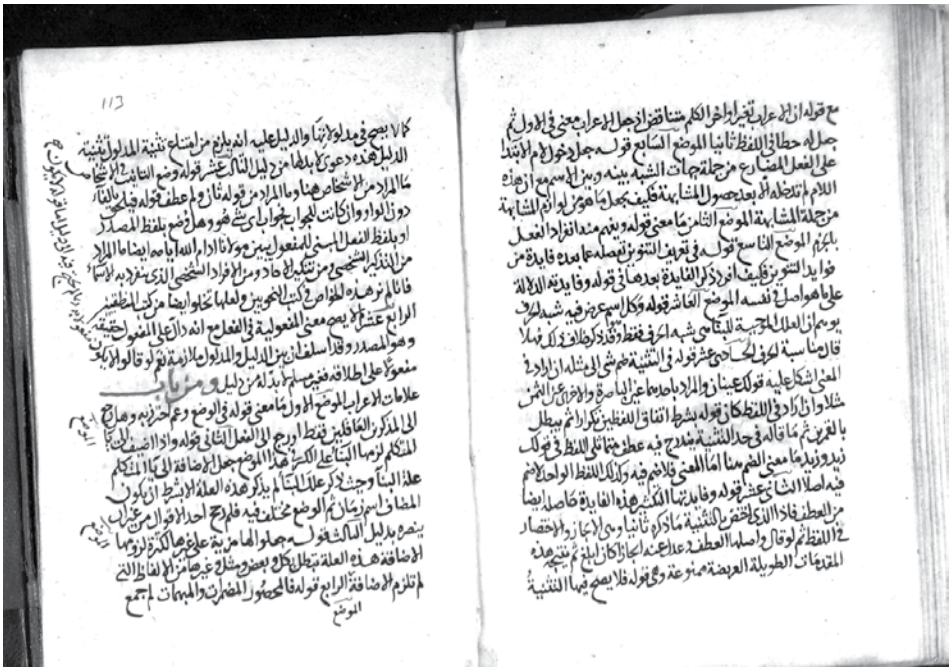

الفصل الثاني

تحقيق «مشكل الجزولية»

[١ظ] بسم الله الرحمن الرحيم رَبِّ تَمِّم بالخير.

لَمَّا كان الإمامُ العالمِ، الحَبرُ الكاملُ، أَوْحَدُ الزمان، عَلَّامَة الدهر، صَدْرُ الأَفاضل، مَجْمَعُ الفَضائلَ، حُجَّةُ العرب، لِسانُ الأدب، مَلِكُ النحاة، فَخْرُ الأيام، مَجْدُ الإسلام، زَيْنُ الدنيا والدين، مَتَّعَ الله أَهْلَ العلم بطول بقائه، وزادَ في شَرَفه وعَلائه، مِمَّن يَقْصِدُه مِنَ الآفاقِ أكابِرُ الرِّجَال، وتُحَطُّ بِفِنائِه أَعْكامُ[1] الرِّحال؛ للاغْتِراف مِن بحار فضائله، والاقتباسِ مِن أنوارِ فَواضِلِه؛ لَما خَصَّه اللهُ تعالى بِه مِنْ لَطائفِ الأَدَب، وأَطْلَعَه عليه من أسرارِ كَلامِ العَرب، لم يَسَعِ الدانيَ مِنْ طالبي هذا العِلْم إلا المثولُ بينَ يَدَيْه، ولَمْ يَكْمُلِ القاصي إلَّا بالوُفودِ عليه، اللهُمَّ إلا الذي لا يَجِدُ إلَى ذلك سَبيلًا، فلَهُ أَنْ يَتَّخِذَ قَلَمَ الكتابة مُعينًا وكَفيلًا، إذْ لم تَزَلِ الاسْتِفادَةُ بالكتابةِ طَريقَةً مَعْرُوفَة، وسُنَّةً على قِدَم الزَّمان مَأْلُوفَة؛ لأَنَّها في الغالب لا تَصْدُر إلا عَنْ تَرْتيب لا يَنْتَشِرُ لَدَى التَّعْليم والمُحاضَرة، وتَتَّضِحُ اتِّضاحًا لا يَتَأَتَّى عِندَ المُفاوَضَة والمُناظَرَة.

وكانَتِ الجُزُوليَّة عُنوانًا على إحْراز مُنْشِئِها قَصَبَ السَّبْق، ودَليلًا على تَقَدُّم أَهْلِ الغَرْب في هذا العِلْم على عُلَماءِ الشَّرْق، غيرَ أَنَّها وإنْ كانت جَديرَةً أن تُحَبَّرَ بها المَحافِل والمَنابر، ومُعْجِزَةً أنْ يَأْتيَ بمِثْلِها ذَوُو الأَقْلام والمَحابر، كالأُحْجيَّة لا يَبِينُ مَعناها دون أَنْ تُمَثَّلَ وتُشْرَح، أو كالصَّدَفة لا تَبْرُز لآلِئُها قبل أنْ تُشَقَّ وتُفتح، فلا جَرَمَ عَمِيَت على الأكثر أسرارُها، حتى جُهِلَ مِقدارُها، وكاد أن يطمسَ[2] آثارها، إلا على الراسخين في العلم، كالإمام الأوحد زين الدين - أدام الله عُلُوَّه -

(١) الأعكام جمع عِكْم، وهو العِدْلُ، والعِدْل هو نصف الحِمْل يكون على أحد جنبي البعير. التاج (عكم) ٣٣/ ١٢١، وَ(عدل) ٢٩/ ٤٤٨.

(٢) في الأصل: «يطمئن».

فإنَّه القيِّمُ بعِلْمِها، والعالِمُ بسرِّها، لاسيَّما وقد شافَه بحُروفها مُصَنِّفَها، وقد وَقَفه [٢و] على دُرَرِ ما أَوْدَع صَدَفَها.

فالمُقْتَرح مِن كَرَم شِيَمه، والمستمْطَر مِن سَحاب دِيَمه، أن يَحُلَّ مِنْ مُشْكِلها مواضِعَ سُطِّرَت له في هذه الأَوْراق، جَرَت على الخاطِر بحُكْم الاتِّفاق، لا زال إلى طُرُقِ العِلْم هاديا، ولِظُلمات الشُّبهات جاليًا، مَحْرُوسَ الجناب على الرِّكاب إن شاء الله تعالى.

الموضع الأول، قوله في حَدِّ الكلام: «بالوضع»[١]. ما الذي احترز به عنه؟ فإنَّ بعضَهم[٢] زعم أنه لا حاجة إليه أصلًا، بل هو مُخِلٌّ بالحَدِّ؛ إذْ كانت دَلالة الكَلام عقلية لا وضعية، وإنما يُحتاج إلى هذا القَيْد في حد الكلمة، إذ معرفةُ المفردات متوقفَة على الأوضاع والاصطلاحات، أما المركباتُ فلا.

الموضع الثاني، قوله في حد الفعل[٣]: «وتتعرض[٤] لزمان وجود ذلك المعنى»، مع قوله في تعريف المفعول بأنه «ما تضمنه الفعل من الحدث والزمان»[٥]، فقد جَعَلَ دَلالة الفعل هنا على الزمان بالتَّضَمُّن، وهناكَ جعلها بالتعرُّض، فهل هما بمعنى واحد؟ أم بينهما تناقض؟ وهل بين الالتزام والاستدعاء فَرْقٌ؟ فإنه قال[٦]: «والتَزَمه الحَدَث من مكان، واستدعاه من محل وباعث ومُصاحِبٍ».

الموضع الثالث، قوله[٧]: «أو مُؤَكِّدًا له، أو زائدًا للتَّأْكِيد». ما الفرق بينهما؟

(١) المقدمة الجزولية، ص ٣.
(٢) ممن ذكر هذا صدر الفاضل الخوارزمي في التخمير ١/ ١٥٥.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٤.
(٤) في الأصل «ويتعرض» بالياء، وهو يتحدث هنا عن الكلمة.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٥.
(٦) أي قال في تعريف المفعول كما في المقدمة الجزولية، ص ٥.
(٧) أي في تعريف الحرف. المقدمة الجزولية، ص ٤ بتصرف.

الموضع الرابع، قوله[١]: «على طَريقَة فَعَل أو فاعِل»، أو مجازًا[٢] للكناية بها عن أمثلة الفعل، مع اختلاف أوزانها عن الأسماء المتصلة بالفعل عن نفس أصنافها.

الموضع الخامس، قوله[٣]: «الفِعْلُ يدلُّ على المصدر بنفسه، وعلى الزمان بصيغته». هل لحروف المصدر وجودٌ بدون الصِّيغة حتى يُجعل لكلٍّ منها دلالةٌ على شيء؟

الموضع السادس، قوله[٤]: «والبِناءُ مثلُ الإعراب في اللفظ» [٢ظ] مع قوله: إن «الإعراب تغير أواخر الكلم»[٥]، متناقض؛ إذ جَعل الإعراب معنى في الأول، ثمَّ جعل له حظًّا في اللفظِ ثانيًا.

الموضع السابع، قوله[٦] جعل «دخول لام الابتداء» على الفعل المضارع من جملة جهات الشبه بينه وبين الاسم، معَ أن هذه اللام لم تدخله إلا بعد حصول المشابهة، فكيف يجعل ما هو من لوازم المشابهة من جملة المشابهة؟

الموضع الثامن، ما معنى قوله: «ويُفْهَم منه انفرادُ الفِعل[٧] بالجزم»؟

---

(١) أي في حد الفاعل. المقدمة الجزولية، ص ٥.

(٢) من قوله: «أو مجازًا» إلى قوله: «عن نفس أصنافها»، ظاهر عبارته يوحي أن هذا من الجزولية، لكني لم أجده في متن المقدمة الجزولية، ص ٥، ولا في شرح الشلوبين ١/ ٢٣١، ولا في أمثلة الجزولية، ص ١١٤، ولعله أراد به تعقب الجزولي، وقد تكون (أو) مقحمة، و(مجازًا) مصحفة عن (إيجازًا) كما أفاد به أحد المحكمين جزاه الله خيرًا.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٦ بتصرف.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٧.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٧.

(٦) كأن في هذا الموطن سقطًا بعد «قوله»، أفاد بهذا أحد المحكمين بارك الله فيه. وينظر المقدمة الجزولية، ص ٨، ونص الجزولي هو ذا: «ومضارعته له [أي مضارعة الأفعال للأسماء] من ثلاثة أوجه: الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء عليه»، فظهر أن عبارة السائل قلقة، فلم ينقل كلام الجزولي كما هو، ولا تصرف فيه ونقل معناه دون إقحام عبارة «قوله».

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٨، وفيها: «الفعل المضارع».

الموضع التاسع، قوله في تعريف التنوين: «تفصله عما بعده»[1]، فائدةٌ من فوائدِ التنوين، فكيف أفرَدَ ذِكر الفائدة بعدها في قوله[2]: «وفائدَتُه الدَّلالة على ما هو أصلٌ في نفْسِه»؟

الموضع العاشر، قوله[3]: «وكل اسم عَرَض فيه شَبَه الحَرْفِ»، يُوهِمُ أن العلل الموجِبة للبناء هي شَبَه الحرف فقط، وهو قد ذَكَر خلاف ذلك، فهلا قال: «مناسبةُ الحرف».

الحادي عشر، قوله في التثنية[4]: «ضم شيء إلى مثله»، إنْ أراد في المعنى أشكل عليه قولك: عينان، والمراد بإحداهما[5] عينُ الباصرة والأخرى عينُ الثمن مثلًا، وإن أراد في اللفظ كان قوله[6]: «بشرط اتفاق اللفظين» تَكْرارًا، ثم يبطل بـ(القَمَرَيْنِ)[7].

ثم ما قاله في حد التثنية يندرج فيه عطف متماثلي اللفظ في قولك: زيد وزيد، ما معنى الضم هنا؟ أمَّا المعنى فلا ضم فيه، وكذلك اللفظ الواحدُ لا ضَمَّ فيه أصلًا.

الثاني عشر، قوله: «وفائدَتُها[8] التكثير»، هذه الفائدة حاصلةٌ أيضًا من العطف، فإذًا الذي اختص بالتثنية ما ذكره ثانيًا، وهي الإيجاز والاختصار في اللفظ، ثم لو قال: «وأصلها العطف وعُدل عنه إيجازًا»، كان أبلغ.

(١) المقدمة الجزولية، ص ٨.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٨.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٨.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ١١، وفيه: «ضم واحد»، وهو الذي في شرح الشلوبين ١/ ٢٩٦، والمباحث الكاملية، ص ٢٤٢.
(٥) في الأصل: «بأحدهما».
(٦) المقدمة الجزولية، ص ١١.
(٧) لأن (القَمَرَين) يطلق على الشمس والقمر. وقد أجاب عن هذا الإشكال الشلوبين في شرح الجزولية ١/ ٢٩٧.
(٨) المقدمة الجزولية، ص ١١. والضمير هنا للتثنية.

ثم نتيجة هذه المقدمات الطويلة العريضة ممنوعة، وهي قوله[١]: «فلا يصح فيها التثنية [٣و] كما لا يصح في مدلولاتها»، والدليل عليه أنه يلزم من امتناع تثنية المدلول تثنيةُ الدليل، هذه دعوى لا بد لها من دليل.

الثالث عشر، قوله[٢]: «وَضْعُ التأنيث في الأشخاص»، ما المراد من الأشخاص هنا؟ وما المراد من قوله[٣]: «ثان»؟ ولِمَ عطف قوله[٤]: «فيَلْحَقُ» بالفاء دون الواو؟ وإن كانت للجواب فجواب أي شيء هو؟ وهل «وضع» بلفظ المصدر أو بلفظ الفعل المبني للمفعول؟

يُبَيِّنُ مولانا - أدام الله أيامه - أيضًا ما المراد من التذكير الشخصي[٥]، ومن تنكير الآحاد، ومن الإفراد الشخصي الذي تنفرد به الأسماء؟ فإنا لم نَرَ هذه الخواص في كتب النحويين، ولعلها تخلو أيضًا من كتب المنطقيين.

الرابع عشر، ألا يصح معنى المفعولية في الفعل مع أنه دالٌّ على المفعول حقيقة وهو المصدر؟ وقد أسلف أنَّ بينَ الدليل والمدلولِ مُلازَمَة، نعم لو قالوا: لا يكون مفعولًا به رُبَّما لم يُحْتَج فيه إلى دليل، أما قوله[٦]: «لا يكون مفعولًا» على إطلاقه، فغَيرُ مُسَلَّمٍ، لا بد له من دليل.

ومن باب علامات الإعراب:

الموضع الأول، ما معنى قوله[٧]: «في الوَضع»؟ وعَمَّ احترز به؟ وهل رجع إلى المذكرين العاقلين فقط، أو رجع إلى الفعل؟

(١) المقدمة الجزولية، ص ١١. والحديث هنا عن مدلولات أفعال الأجناس.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ١١.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ١١، وتمام النص: «وضع التأنيث في الأشخاص، فيلحق ما هو ثان عنها دون الأجناس».
(٤) المقدمة الجزولية، ص ١١.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٣.
(٦) المقدمة الجزولية، ص ١٤.
(٧) المقدمة الجزولية، ص ١٥، وسياق الكلام: «الضمة تكون علامة للرفع في [...] الأفعال المضارعة إذا سلمت من نوني التوكيد ونون جماعة المؤنث أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع».

الموضع الثاني، قوله[1]: «وإذا أضيفَ إلى ياء المتكلم لَزِمها البناء على الكسر»، في هذا الموضع جعل الإضافة إلى ياء المتكلم عِلَّةَ البناء، وحيث ذكر عِلَل البناء لم يذكر هذه العلة إلا بشرط أن يكون المضاف اسم زمان[2]. ثم الوضع مُختَلَف فيه، فلِمَ رَجَّحَ أحد الأقوال من غير أن ينصُرَه بدليل؟

الموضع الثالث، قوله[3]: «جَعلوا لها مَزِيَّة على غيرها لكثرة لزومها الإضافَةَ»، هذه العلة تَبْطُل بـ(كُلٍّ) و(بَعْض) و(مِثْل) وغيرها من الألفاظ التي لم تلزم الإضافة.

الموضع الرابع، قوله[4]: «فالمَحْصور: المُضْمرات والمُبْهمات»، لِمَ جمع [٣ظ] جمع[5] المبهمات وليس يجمع المبهم إلا لفظ واحد، وهو (هؤلاءَ)[6] بالقصر والمد؟ وكذلك قوله في التثنية أيضًا[7]: «والمبهمات».

الموضع الخامس، قوله[8]: «وَجَمْع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث»، يُوهم أن جمع المذكر محمولٌ على جَمع المؤنث، والأمر بالعكس، فما معنى هذه العبارة؟[9]

الموضع السادس، قوله[10]: «وخلوه من هاء التأنيث»، لِمَ لم يقل على رأيٍ على عادته في غيره؟ ولِمَ إذا امتنع الوصف المؤنث في الجمع بالألفَ والتاء امتنع وصف المذكر في الجمع بالَواو والنون؟ وكيف توَقَّف حكم الأصل على حكم الفرع؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٧، وحديثه هنا عن الأسماء الستة.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٠.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ١٩، وحديثه ما زال عن الأسماء الستة.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٢٠.
(٥) كذا تكررت في الأصل.
(٦) في الأصل: «وهؤلاء» بالواو.
(٧) بحثت في باب التثنية فلم أجده، لكنه ذكره في باب معرفة علامات الإعراب، ص ٢٤.
(٨) المقدمة الجزولية، ص ٢١.
(٩) قد أجاب عن هذا الإشكال أبو علي الشلوبين في شرح الشلوبين ١/ ٣٩٣، كما أجاب عن كثير من الإشكالات.
(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٢٢، وحديثه هنا عن شروط جمع المذكر السالم.

الموضع السابع، قوله[١]: «وربما جاءَ بعض هذا الجمع»، كيف يكون للجمع بعض، ولعل الحق: «وربما جاء هذا الجمع في بعض المواضع لما لا يعقل».

وما معنى قوله[٢]: «لفظًا أو توهمًا»؟

الموضع الثامن، قوله[٣]: «فعلامة الرفع فيه نونٌ تقع بعدَ هذه العلامات»، يوهِمُ مذهب المازني[٤] الذي يرى أنَّ الألف والواو في يَضْربان ويضربون علامةٌ وليست بضمائر، فإنْ كان مرادُه ذلك، فبِمَ يُرَدُّ عليه؟ فإن قيل: إنها تلزم متأخرة، والعلامة لا تلزم، ألزمناه علامة التأنيث، فإنها تلزم متأخرة، فلِمَ لا تكون علامة التثنية والجمع كذلك؟ وإنْ قيلَ بأن الظاهر الفاعلُ يقوم مقامها، أريناه اجتماع الظاهِرِ مع العلامة في نحو: الزيدان يقومانِ أخواهُما.

الموضع التاسع، قوله[٥]: «حُملت تثنية المنصوب وجمع المذكر على مِثْلهما[٦] من اللقب»، يوهم أنَّ المُماثلة وقعت في اللقب، وليس كذلك، بل المماثلة في الافتقار، ولذلك في اقبل[٧] هذا «وألقاب الإعراب أربعة»[٨]، وقوله[٩]: «يستحقها أسبق ألقاب الإعراب وقوعا»، لو قال: «وأصناف الإعراب [٤و] وأسبق أصناف الإعراب»، كان أجود؛ لأنَّ المُلقَّب لا للَّقَب فما تصحيح هذه العبارات؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢٢، وعبارته هناك: «وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل»، وهو الذي في شرح الشلوبين ١/ ٤٠٨، والمباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية، ص ٣٥١.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٣، وسياق الكلام: «وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل عوضًا من نقص الكلمة لفظًا أو توهمًا كسنين وإوَزِّين».

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٦، وحديثه هنا عن الأفعال الخمسة.

(٤) ينظر التسهيل، ص ٢٣، وشرحه لابن مالك ١/ ١٢٣، والتذييل والتكميل ٢/ ١٤٠، وتمهيد القواعد ١/ ٤٥٨.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٣٠.

(٦) في المقدمة الجزولية، ص ٣٠: «وجمعه في المذكر على مثلها».

(٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «ولذلك قال قبل هذا».

(٨) المقدمة الجزولية، ص ٢٨.

(٩) المقدمة الجزولية، ص ٢٨.

الموضع العاشر، هذا التقرير والتوفيق الذي ذكر في هذا الفَصْل حِينَ حَدَّ الكُنْهَ على مذهب من يرى أن هذه الحروف علاماتُ الإعراب بمنزلة الحركات على ما هو مذهب الفراء والزيادي[١]. أما من يرى أنها حروف إعراب فهو[٢] مذهب الجماعة، وهو قد صرح بذلك في قوله[٣]: «كلتاهما حرف الإعراب»، فلا معنى لهذا البحث عنده؛ لأن الحركات مقدرة فيها كما تقدر على ألف المقصور، فعُلِم أن هذا البحث ضائع، بل هو نصب دليل على حجة الخصم.

الموضع الحادي عشر، قوله في تفسير المتمكن[٤]: «وهو الذي لم يُشابه الحرف، ولَمْ يتضمن» إلى آخره، تطويل في غير موضعه، وكان يكفيه أن يقول كما قاله الزمخشري[٥]: «وهو ما لا مناسبة بينه وبين الحرف بوجه قريب أو بعيد»، فإن لتفصيل أسباب البناء موضعًا غير هذا، فإنَّ حقَّ من تعاطى هذا التحرير العظيم، وشَحَّ في الألفاظ حتى لم يضرب مَثَلا أصلاً، ألا يكون ولا يَذْكُر الشيء في غير موضعه، فإنه أعاد هذه الأسباب وهذه العبارة بعينها في المبنيات[٦].

وكذلك قوله[٧]: «في الكثرة ويكون فيه في المتمكن الأمكن»، لا حاجة إلى قوله: «المتمكن» مع ذكر «الأمكن»، فإنَّ الأمكن يتضمن التَّمَكُّنَ لا محالة.

الثاني عشر، قوله[٨]: «والياء تكون علامة للجر» إلى آخره، مُكرَّر؛ فإنه قد ذكر أن الياء علامة للجر في الأسماء الستة في قوله[٩]: «كانت بالواو رفعًا،

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٠.
(٢) في الأصل: «هو».
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٤.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٣١.
(٥) لم أهتد إليه في المفصل، وانظر هناك، ص ٤٠-٤١، ولا في الأنموذج.
(٦) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٠، ولم أجده أعاد العبارة بعينها.
(٧) المقدمة الجزولية، ص ٣١، وليس فيها «في الكثرة»، وفيها: «وتكون منه»، أي الكسرة، وهو الذي في شرح الشلوبين ١/ ٤٤٨، والمباحث الكاملية، ص ٤١٤.
(٨) المقدمة الجزولية، ص ٣٢.
(٩) المقدمة الجزولية، ص ١٧.

وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا»، قال[١] في التثنية والجمع[٢]: «والياء المكسور ما قبلَها نصبًا وجرًّا»، ومثل هذا المختصر لا يليق به مثل هذا التَّكرار.

[٤ظ] الثالث عشر، قوله[٣]: «وكلُّ فِعْلٍ رفعُه بالنون، فجَزْمه بحذفها، وكذلك نَصْبُه»، مُكرَّر؛ لأنه قد قال قبل هذا[٤]: «فَعلامة الرَّفع فيه نونٌ تَثبت رفعًا، وتُحذَف نصبًا وجزمًا».

ومن باب الأفعال:

الموضع الأول، قوله[٥]: «وبَعْدَ حَرْفِ العطف المعطوف به الفعلُ على المصدر المَلْفوظِ به»[٦]، يُوهم أنَّ الفعل يُعطف على المصدر، وليس كذلك، بل المعطوف هو «أَنْ» والفعلُ.

ثمَّ ظاهر كلامه أنه يجوز إظهارُ (أنْ) بعد حروف العطف الأربعة المذكورة في هذا الباب، ولم نر لهم في ذلك نصا إلا مع لام (كي) فقط، ولا شك في جوازِه أيضًا بعد الواو كقوله[٧]:

لَلُبْسُ عَبــاءَةٍ وتَقَــرَّ عَيْنِــي .....

أما جواز الإظهار بعد الفاء و(أَوْ) و(حتى) فيحتاج إلى نقل ليصح ما قاله.

---

(١) كذا.

(٢) ذكر التثنية في المقدمة الجزولية، ص ٢٤، وذكر الجمع فيها، ص ٢٢.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٣٢.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٢٦.

(٥) في الأصل: «وقوله».

(٦) المقدمة الجزولية ص ٣٧، وحديثه هنا عن مواضع إضمار «أَنْ» وإظهارها مع حروف العطف التي تعمل النصب.

(٧) صدر بيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلبية في شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٠٥، وغاية الأمل لابن بزيزة ٢/ ٨١، ووشي الحلل ٢/ ٧٩٠، ودون نسبة في الكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٦، وينظر حواشي هذه الكتب للتوسع في تخريجه. عجزه:

أَحَــبُّ إليَّ مِــنْ لُبْسِ الشُّــفُوفِ

وقد سقط «إِلَيَّ» من مطبوعة غاية الأمل سهوا، فليصلحه من وقف على مطبوعته التي عنيت بنشرها.

وكذلك قوله[1]: «وعلى حَرْفِ العطف المذكور كالكلام على أَوْ وأُخْتَيها»، يُوهِمُ أنَّ حرف العطف الذي يجوز إظهار (أنْ) بعدَه غير الثلاثة ثم ألحق الثلاثة به، فهذا الموضع يحتاج إلى شرح وتمثيل فوقَ ما ذَكَر.

الثاني، قوله[2]: «وإنْ كان[3] ساكنًا اجْتُلبت له همزة الوصل»، هذا لا يكون إلا في الثلاثي أو ما زاد على الرباعي، أما الرباعيُّ فلا، فإنك إذا أمرتَ مِن: يُكْرم، حذفتَ حرف المضارعة كما قال ولا تأتي بهمزة الوصل، بل تَردُّ الهمزةَ المحذوفة فتقول: أَكْرِم، أَعْطِ، فقوله: «وإن كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل» يحتاجُ إلى زيادة قيد.

الثالث، الجزم بـ(كيف)، لم يقل به بصري، فلِمَ ذَكَره[4] ولم يُنَبِّه على الخلاف في ذلك؟[5]

الرابع، قوله[6]: «وكانَ الفعلُ الذي بعدَها ويَليها مُسندًا إلى ظاهر أو مُضْمر، لِمُتكلم أو لِمُخاطب أو لغائب ليس إياها»، يحتاج إلى أمثلة هذه، وكذلك أمثلة باقي الفصل، فإنه لا يكاد [٥و] ينكشف إلا بالأمثلة، فالملتَمَسُ ضربُ أمثلته ليُعلَمَ مُرادُه[7].

(١) المقدمة الجزولية، ص ٣٧-٣٨.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٤١.

(٣) في الأصل: «كانت»، وسيذكره على الصواب بعد قليل: «وإن كان ساكنًا»، وهو يقول هنا: «اجتلبت له»، فالضمير يعود على «ما» في قوله: «ما بعده»، ويقصد به الحرف الذي يلي حرف المضارعة بعد حذفه في صيغة الأمر، نحو: يقرأ، اقرأ. وانظر المقدمة الجزولية، ص ٤١.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٤٢.

(٥) الجمهور على أنه لا يجزم بـ(كيف)، لكن قال بالجزم بها الكوفيون وقطرب من البصريين، والزجاجي. ينظر الجمل، ص ٢٦٥، وشرح الجزولية للشلوبين ٢/ ٥٠٥، وغاية الأمل ٢/ ١٣٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٨، ومغني اللبيب ٣/ ١٣٤.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٤٤، وكلامه هنا عن الجزم بـ(مَنْ) وأخواتها التي تجزم فعلين.

(٧) ينظر في أمثلتها كتاب أمثلة الجزولية للشلوبين، ص ١٨١ وما بعدها، والمباحث الكاملية، ص ٦٢٣.

ومن باب الشبه[١]:

الموضع الأول، جعله[٢] المنقوص عامًّا وخاصًّا من اصطلاحاته، وما عناه بالعامِّ ينتقض بنحو: هي، فإنه اسم آخرُه ياء قبلها كسرة، ولا يسمى منقوصًا في الاصطلاح، فإذًا قد خالف الاصطلاح في الخاص والعام.

وكذلك قوله[٣]: «والمقصورُ ما في آخره ألف»، يشكل بنحو: هُمَا، فإنه كما ذَكَر وليس مقصورًا.

وكذلك ذِكْرُه[٤] الهمزة في هذا الباب ليس بشيءٍ؛ فإن الهمزة حرف صحيحٌ يحتمل الحركات.

وكذلك قوله[٥]: «ويعوِّض من واو فوك ميماً، ولك أن تجمع بينهما»، يوهم أن ذلك قياسٌ، والجمع بينهما لا يأتي إلا شاذًّا في الشعر، كقول الفرزدق[٦]:

هُمَا نَفَثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ....

فإطلاقه القول فيه لا يجوز.

الثاني، قوله في الصحيح[٧]: «والمُشَبَّه بالمعتل حُكمُه حُكمُ التثنية»، يعني في أنه لا يُحذف منه شيء، وهذا ليس بالإجماع، فإنَّ منهم من يجيز

(١) كذا، والذي في المقدمة الجزولية، ص ٤٦ أنه باب الاسم، وفي المباحث الكاملية، ص ٦٢٩: «باب الصحيح والمعتل تثنيتهما وجمعهما جمعي السلامة».

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٤٦.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٤٦.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٤٦-٤٧.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٤٧.

(٦) صدر بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه، ص ٥٤١، والكتاب ٣/ ٣٦٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٩، والتذييل والتكميل ١/ ١٦٩ وَ ٢/ ٧٤، والخزانة ٤/ ٤٦٠. عجزه:

عـلى النَّابِح العَاوِي أَشَـدَّ رِجامِ

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٤٨.

جمع طَلْحَة بحذف الهاء[1]، وبعضهم يحرك اللام[2]، فكان ينبغي أن يُنبه على هذا. والمشبه بالمُعتل عزيز في الأعلام، فإنْ كان عند المولى مثال في ذلك فليذكره، فإنا لم نجد من ذلك سوى عَطاء، أما مِثل: ظَبْيٍ وغَزْوٍ في الأَعْلام فليس في عِلْمنا.

الثالث، لِمَ لم يُجمع[3] بالألف والتاء (فَعْلاء أَفْعَل)، ولا (فَعْلَى فَعْلان) ما دامتا وصفين، وكذلك الأوصاف الواقعةُ على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وما الخاصَّة بالمؤنث، وليس فيها علامة التأنيث؟

ومن باب الفاعل:

الموضع الأول، قوله[4]: «وللإضافَةِ والإضمارِ وترتيب[5] المضمرات تأثير في هذا الباب»، يحتاج إلى كشفه بالمِثال لنَعْرِف مقصوده[6].

[٥ظ] الثاني، قوله[7]: «وإذا كان الفاعل والمفعول مُضمَرين متفاوتي الرُّتْبة واتصلا بالمصدر، لم يكن الفاعل إلا أَقْرَبَ رُتبةً، ولا المفعولُ إلا أبعَدَ رتبةً»، هذا مما يحتاج أيضًا إلى كشفه بالمِثال ليُعلَم[8].

(١) لم أجده معزوًّا في شيء من الكتب التي وقفت عليها، وهي الكتاب ٣/ ٥٩٥ وَ ٦١٢، والبديع لابن الأثير ٢/ ١١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢٣، وغاية الأمل لابن بزيزة ٢/ ٤٠٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٩٦.

(٢) تحريك اللام يكون لأجل الفرق بين الأسماء والصفات. شرح الجمل لابن بابشاذ ٢/ ٨٢٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٧.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٥١.

(٥) كذا، وهو موافق لما في أمثلة الجزولية، ص ٢٠٠، وشرح الشلوبين ٢/ ٥٩٤، والمباحث الكاملية، ص ٦٩١، والذي في المقدمة الجزولية، ص ٥١: «في ترتيب المضمرات».

قلتُ: وما ورد هنا في مشكل الجزولية هو الصواب، وقد نبهني عليه أحد المحكمين جزاه الله خيرًا.

(٦) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢٠٠، وشرح الشلوبين ٢/ ٥٩٤.

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٥١.

(٨) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢٠٠.

الثالث، قوله في الموصولات[١]: «واللُّغاتُ في التِي مِثلُها في الذي»، من لغات (الذي) التشديدُ، وهو غير مسموع في (التي). وإذا شددت الياء في (الذيّ) هل تُكسر لا غير كقوله[٢]:

.... إلا لِلَّذِيِّ[٣]

يُرِيدُ بِهِ العَلاءَ ويَصْطَفِيهِ .....

أم هل يجوز ضمها وفتحها؟

الرابع، قوله[٤]: «وإذا فُعِلَ به ذلك لم يكرهوا أن يجيء موصولًا بأحَدِ جُزْئَي الجملة الابتدائية»، وإنما ينبغي أن يقول: «وإذا كانت موصولةً جازَ أن يحذف شَطْرُ الجملة التي هي صلتها».

ومن باب النعت:

الموضع الأول، قوله[٥]: «والمشتَقُّ هو ما بني من المصدر، وما في معناه هو ما رادف ما بُنِيَ من المصدر وليس به» كل شيء يعني بالمرادفة، ثم المشهورُ أنَّ اسم الفاعل مشتق من الفعل المضارع، فكيف جعله مُشتقًّا من المصدر؟

(١) المقدمة الجزولية، ص ٥٣.

(٢) قسيم بيتين من الوافر، مجهول القائل، ينظر أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٤، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٢/ ٦٦٢، وشرح الشلوبين ٢/ ٦٠١، والخزانة ٥/ ٥٠٥. ونصهما:

وَلَيْسَ المالُ فاعْلَمْهُ بِمالٍ وإنْ أَغْنَاكَ إلَّا لِلَّذِيِّ
يُرِيدُ بِهِ العَلاءَ ويَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وللقَصِيِّ

(٣) في الأصل: «الذي»، والتصويب من مصادر التخريج.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٥٣، وفيها: «وإذا كان موصولا لم يكرهوا أن يجيء»، وهو الذي في شرح الشلوبين ٢/ ٦٠٨، والمباحث الكاملية، ص ٧٣٥.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٥٦، وفيها: «المشتق هو ما يبنى من المصدر وما في معناه، وهو ما رادف ما يبنى من المصدر وليس به».

الثاني، قوله[1]: «أو أداؤُه معنى ما لا يكونُ إلا نكرة»، ما مثاله؟[2] ولِمَ اقتصر على[3] علامة التنكير على هذين؟ فإن من علامته أيضًا دخولَ (رُبَّ) عليه، و(لا) النافيةِ للخبر، و(كَمْ) و(كُل) إلى غير ذلك.

الثالث، قوله[4]: «ومُضْمَر يأخذ شبهًا من هذا، ومِن الذي يليه قبله»، ما مثاله؟[5] وما الفرق بينه وبين القِسْم الذي قبله؟

الرابع، قوله[6]: «ومُفَسِّرُه إمَّا جُملة، وإما مُفردٌ بإزاء الجملة، يلزمه[7] النصب، ويُثَنَّى ويُجْمَع»، ما يعني به؟

الخامس، قوله[8]: «ولا يكون فاعلًا، ولا مفعولًا لم يُسَمَّ فاعله بغير واسطة، إلا بشرط الاقتران بإلَّا» إلى آخره، الواسطة هي (إلَّا) أو معناها، فقوله: «بغير واسطة»، يُوهم أن هناك شيئًا[9] [٦و] غيرَ (إلا) يكون واسطة، فإذا لم توجد جازَ بشرط (إلا)، وما أظن الأمر كذلك، فالعبارة غير محرَّرة.

وكذا قوله[10]: «ولا علامة له في الصفة»، يوهم أن هذه علاماتٌ، وليس أنفُسَ الضمائر، وهو مذهب ضعيف[11].

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ٥٧، وحديثه هنا عن علامات الاسم النكرة.

(٢) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢١٧، وشرح الشلوبين ٢/ ٦١٩.

(٣) كذا، ولعل الصواب: «في علامة التنكير».

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٥٨.

(٥) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢١٩، وشرح الشلوبين ٢/ ٦٢١.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٥٨.

(٧) في المقدمة الجزولية، ص ٥٨: «ويلزمه»، وهو الذي في بعض نسخها، ينظر الحاشية رقم (١٠) في شرح الشلوبين ٢/ ٦٢٢.

(٨) لم أهتد إلى هذه العبارة هكذا في باب النعت من المقدمة الجزولية، والذي فيها، ص ٥٩: «والمرفوع الموضع المنفصل يكون مبتدأ وخبر مبتدأ، واسم ما، وكان، وخبرَ إنَّ، وفاعلًا، ومفعولًا لم يسم فاعله، بشرط الاقتران بإلَّا».

(٩) في الأصل: «شيء»، وهو خطأ ظاهر.

(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٦٠.

(١١) هذا مذهب ابن السراج في الأصول ١/ ١٣٦، وانظر الأبحاث الكلية (٤٩ظ)، والمقاصد الشافية ١/ ٦٤٨.

السادس، كيف مثال المفعول المُطلَق من المضمر المنفصل؟[١] وكذلك المفعول فيه على السعة منه؟

السابع، قوله[٢]: «فالأول فيما يعني الإنسانُ التفرقة بين أشخاصه، والثاني فيما لا يعنيه إلا معرفة جنسه»، ما معنى هذا الكلام؟[٣]

الثامن، قوله في المرتجل المقيس[٤]: «ما له وَزنٌ في النكرات»، كيف خص المقيس فيما وافق النكرات في الوزن فقط؟ بل كان ينبغي أن يقول: ما جرى على أحكام نظيره في النكرات.

التاسع، قوله[٥]: «وقد تدخل اللام على العلم المنقول من الصفة فلا يلزم»، يُشْكل بـ(الصَّعِق)، فإنه صفةٌ، واللام لازمةٌ له، وما الفرق بين (الحارِث) و(الصَّعِق) حتى لزمت في (الصَّعِق) ولم تلزم في (الحارث)؟

العاشر، ما تحقق[٦] قوله[٧]: «لا[٨] في معرض الحوالة على معهود»؟

وكذلك قوله[٩]: «وعلامتها أنَّ الاسم الذي هُما فيه لا يُفيدُ مُضمرُه ما يفيد مُظهرُه»؟

وكذلك قوله[١٠]: «ويَعْرِضُ في الجنسية الحضورُ»، كيف تكون اللام في: هذا الرجُلُ، للجنس، والجنسُ أمرٌ معقول ليس ما يشار إليه في الحِسِّ؟ وما الفرق بين الغَلَبة ولَمْحِ الصفة؟

(١) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢٢٨، وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٦٤٠.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٦٣.
(٣) ينظر شرح الشلوبين ٢/ ٦٤٨.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٦٤.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٦٥، وفيها: «وقد تدخل الألف واللام».
(٦) كذا، ولعل الصواب: ما تحقيق.
(٧) المقدمة الجزولية، ص ٦٥.
(٨) في الأصل «إلا» مع ضبط اللام بالتشديد، والمثبت هو الذي في المقدمة الجزولية، ص ٦٥ وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٦٥٤.
(٩) المقدمة الجزولية، ص ٦٦.
(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٦٦.

وكذلك ما معنى قوله[1]: «لأن ما يفسره يُعَيِّنُه»؟ ولِمَ إذا كان ما فيه اللام مشتقًّا من وصف المبهم اختير أن يختص الجنس المقصودَ؟

ومن باب العطف:

قوله[2]: «إلا أنه لا يكون نعتا لمانع فيه»، ما ذلك المانع؟[3]

الموضع الثاني، قوله[4] في «(لا بل)[5] هما للإضراب عَنْ[6] جعل الحكم للأول وإثباته للثاني»، جَعَلهما حرفين، وإنما هي (بل) فقط، و(لا) زائدة أو نافية.

وقوله: «للإضراب عن جعل الحكم للأول»، هل يعني به نفي الحكم عن الأول، أو هل لا يُفهم منه نفيه [٦ظ] عنه، بل للإعراض عنه فقط؟ وهل يستوي في ذلك المنفي والمُثبَت، والمفرد والجملة؟ فإنَّ بعضهم زعم[7] أن المعطوف عليه إن كان منفيًّا كانَ الكلامُ إن شئتَ منفيًّا، وإنْ شئتَ موجبًا، كقولك: ما جاءني زيدٌ بلْ عمرو، فيحتمل أن يُريدَ: بل ما جاءني، أو: بل جاءني، ما التحقيق في ذلك؟ أدام الله أيامكَ.

الثالث، قوله[8] في (أَمْ) وجوابها: «يتعين أحدُ الشيئين المعادل بينهما، مفردًا كان أو جملةً في حكم المفرد»، ما معنى المعادَلة؟ وما الجملة التي هي في حكم المفرد؟

(١) المقدمة الجزولية، ص ٦٦، وفيها: «لأن ما يفسرُه [أي المضمرُ] يُغْنِي عن نَعْتِه ولا يُنْعَت به»، والذي هنا موافق لما في شرح الشلوبين ٢/ ٦٥٧.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٧٠، وحديثه عن عطف البيان.

(٣) ينظر شرح الشلوبين ٢/ ٦٦٣، وأمثلة الجزولية، ص ٢٤٢.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٧١.

(٥) في الأصل: «لا وبل»، والتصحيح عن المقدمة الجزولية، ص ٧١، وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٦٦٦، وأمثلة الجزولية، ص ٢٤٣.

(٦) في المقدمة الجزولية، ص ٧١: «عِنْدَ جعل».

(٧) لم أهتد إلى نسبة هذا القول إلى أَحد في شرح الجزولية ٢/ ٦٦٦، والتذييل والتكميل ١٣/ ١٥٤، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٦١٩. لكن ظاهر كلام اللورقي في الأبحاث الكلية (٥٩و) أنه يقول بهذا القول.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ٧١.

الرابع، قوله[١]: «ومن شرط العطف جوازُ أن يعطف عليه»، وإنما حقه أن يقول: «ومن شرط المعطوف أن يجوز عليه فيصير معطوفًا عليه».

ومن باب التوكيد:

هل التوكيد بـ(إنّ) ولام الابتداء والمصدرِ وغيرِها، من اللفظي أو من المعنوي؟ وما مثالُ تأكيد الحروفِ بالحرف في كلامهم؟ فإنه قد قال[٢]: «ويتبع الاسم والفعل والحرف».

ومن باب البدل:

قوله[٣]: «إلا أنَّ بدلَ المضمر من المضمر، والمُضْمَرِ من المظهر في هذين القسمين بتكَلُّف»، ما مثال هذه؟[٤] وهل جاء شيء من كلام العرب أم لا؟

الثاني: «المشتَملُ عليه الأولُ، إمَّا وصفٌ فيه، وإمَّا يكتسي منه وصفًا»[٥]، ما مثال ما يكتسي منه وصفًا؟[٦] وهل الصحيح أنَّ الأول هو المشتمل على الثاني، أو بالعكس، أو العامل هو المشتمل عليهما، ما الذي يختاره المولى من هذه؟ فإنَّ الجميع قيل به[٧].

وما الذي أراد بقوله[٨]: «بَداءٌ»؟ وما مثاله؟

ومن باب الأفعال:

الموضع الأول: ما[٩] مثال انفعال النفس، وانفعال الجسم، وانفعال الطبيعة؟[١٠]

(١) المقدمة الجزولية، ص ٧٢.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٧٣.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٧٦-٧٧.
(٤) ينظر شرح الشلوبين ٢/ ٦٨٨.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٧٧.
(٦) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٢٥٥، وشرح الشلوبين ٢/ ٦٨٩.
(٧) ينظر شرح الشلوبين ٢/ ٦٩٠.
(٨) المقدمة الجزولية، ص ٧٧.
(٩) في الأصل: «وما»، ولم يسبق شيء بعطف عليه.
(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٧٨، وفيها: (أفعال) بدل (انفعال)، وما هنا موافق لما في شرح الشلوبين ٢/ ٦٩٣، وأمثلة الجزولية، ص ٢٥٦.

وكذلك لمَ اقتصر على هذه الأبنية التي تكون عبارة عن هذه؟ فإنه قد ترَك (افْعَوْعَل)، نحو: اخْشَوْشَن، و(تفَاعَل)، نحو: [٧و] تَضارَب وغيرها.

الثاني: قوله[١]: «ولا تُلْغَى متقدمة في الأمر العام»، ما الذي احترز عنه؟ فإنْ كان بيت كعب بن زهير[٢]:

..... ولا إِخال لَدَيْكِ اليَوْمَ تَنْوِيلُ

فلا يصح؛ لأنه يحتمل أن يكون في (إخال) ضمير الشأن والحديث، وإن أراد ما أجازه سيبويه[٣] من قولك: متى تظُنُّ زيدٌ منطلقٌ؟ فههنا لم يتقدم حقيقة.

الثالث: «والمصدر فيه كالفعل في كل ما ذُكر، ولأجله يَقْبُح الجمع بينَهُما ما لم يضمر المصدر»[٤]، فنقول: لا نقلَ ولا عقلَ يُقَبِّح الجمع بين المصدر والفعل في قولك: ظننتُ زيدًا قائماً ظنًّا، ولا فرق بين قولك: ظننتُ زيدًا قائماً، وظننت ظَنًّا زيدًا قائماً، وإنما يقبُح ذلك في الإلغاء، أما مع الإعمال فما أظن أحدًا يستقبحه البتة، وما يتخيل أن يعلل ما قاله من أنه فيه كالجمع بين عاملين باطلٌ، فإن المصدر المذكور مع فعله لا يعملُ أصلا؛ لأن العامل هو المقدَّرُ بـ(أنْ) والفعل، وهذا لا يُقْرَنُ بالفعل أصلاً.

(١) المقدمة الجزولية، ص ٨١.

(٢) عجز بيت من البسيط لكعب بن زهير في شرح ديوانه، ص ٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٦٧، والتصريح ٢/ ١٩٠، والخزانة ٩/ ١٤٣. صدره:

أرجو وآمل أن تدنو مَوَدَّتُهَا

وللبيت روايات أخرى تنظر فيما ذكرتُ من مواطن تخريجه وهوامشها.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٤.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٨١.

ومن الباب الذي بعده[١]:

قوله[٢]: «مصدرٌ يُلاقيه في الاشتقاق»، هذه العبارة توهم أنَّ المصدر والفعل مشتقان من أصل آخَر، فليس كذا.

وما المراد من قوله[٣]: «وهو جارٍ عليه، وغيرُ جار»؟ وما مثال هذه الأقسام؟ من لدن قوله[٤]: «إمَّا كُلٌّ أو بَعْضٌ» إلى آخره، ومن الأقسام هو قولك: ضربتُه سوطًا.

الثاني هو: ما الذي منع (سَحَرَ) من الصرف والتصرف؟ ولِمَ لا يقال: إنه مبني كما زعم بعضهم؟[٥] ولم انصرفت (عَتَمةً) و(عَشِية) مع أنها معارف مؤنثة؟

الثالث، قوله في ظرف المكان[٦]: «ولا يتعدى إلى المختصِّ من هذا الباب إلا المتعدي من الأفعال»، يوهِمُ أنَّ المتعديَ ينصبها على الظرف، وليس كذلك، بل إنْ نصبها فعلى المفعولية.

الرابع: غير المتمكن من ظرف المكان، هل المراد به [٧ظ] المبنيُّ منه أم غير المنصرف؟ ولِمَ اختصت (مِنْ) بجرِّ (عِنْدَ)؟ وما علة بناء (لَدُنْ) و(لَدَا) و(لَدْ) مع باقي لغاتها؟ و(مع) هَلْ هِي من المتمكن أم من غير المتمكن؟ فإن كان متمكنا، فكيف جاء اسم متمكنٌ على حرفين من غير حذفٍ؟ وإنْ كان قد حُذِف منه شيء كما في (يَدٍ) و(دَمٍ)، فما أصله؟ وإن قيل: إنه غير متمكن، فكيف انتصب في قولك: جِئْنا معًا؟

(١) هذا الباب لم يسم في المقدمة الجزولية، وانظر: ص ٨٤ فيها.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٨٥.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٨٥.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٨٥.
(٥) ممن قال ببنائه صدر الأفاضل المُطرزي وصدر الأفاضل الخُوارزمي وابن الطراوة، التخمير ١/ ٤٠٠، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٦٣، وشرح الألفية للمرادي ٢/ ١٠٧.
(٦) المقدمة الجزولية، ص ٨٨.

قولـه[1] في حـد الحـال[2]: «تَبْيِـينُ كيفيـة الموصـوف في حـال وجـود الصِّفَـةِ بـه، أو الصفـة في حـال وجودِهـا بالموصـوف»، هـذا بيـانُ الغـرض مـن الحـال، أمـا الحـالُ فهو الاسـم الـدالُّ عـلى هـذا المعنى. مـا مثـال كل واحـد من بيـان الصفـة وبيـان الموصوف؟

وكذلـك قولـه[3]: «مـا لَمْ يكـن العامـلُ فيهـا صلـةً للألـف والـلام، أو مصـدرًا»، لا معنـى لتخصيصـه الألـف والـلام، فـإنَّ العامـل مهـما كان في الصِّلَـة لم يجـز أن يعمـل فيـما قبـلَ الموصـول مطلقًـا، فهـل لهـذا التخصيـص فائـدةٌ أم لا؟

الموضـع الآخـر قولـه[4]: «وإذا لم يجـب[5] الإتيـانُ بالـواو في الجملـة الاسـمية، كان مختـارًا»، فالزمخـشري[6] جعـل هـذا واجبًـا، حتـى جعـل: كَلَّمْتُـه فـوهُ إلى فِيَّ، و[7]:

نَصَـــفَ النَّهـــارُ، المـــاءُ غَامِـــرُهُ .....

شاذًّا[8] لا يقاس عليه، والجُزُولِيُّ جعله مختارا، فما الصحيح من القولين؟

---

(١) كان الأولى أن يقول: ومن باب الحال، كما فعل في سابقه من الأبواب ولاحقه.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٨٩. وفي التعريف اختلاف في بعض الألفاظ بين ما ورد هنا والجزولية وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٧٢٥، قال الجزولي: «الحال تبين كيفية حال الموصوف في حال وجود الوصف به، أو الصفة في حال وجودها بالموصوف».

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٩٠.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٩١.

(٥) في الأصل: «يجد» بالدال بدل الباء.

(٦) المفصل، ص ٨٢.

(٧) صدر بيت من الكامل مختلف فيه، نسب للمُسَيِّب بن عَلَس في إصلاح المنطق ص ٢٤١، وتهذيب اللغة (نصف) ١٢/ ٢٠٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٨٧٨، وديوانه، ص ٨١، وللأعشى أو المسيِّب بن علس في الخزانة ٣/ ٢٣٣، وشرح أبيات المغني ٧/ ٨٨، مع ترجيح النسبة إلى الأعشى في الكتابين معًا، ولم أجده في ديوانه، ودون نسبة في دلائل الإعجاز، ص ٢٠٣، والتخمير ١/ ٤٣٩، ووقع فيه: «نِصْفُ النَّهار» ولم أجد من قال به، فلعله خطأ طباعي، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٤، والمغني ٥/ ٦١٣ وَ ٦/ ٤٧٠. عجزه:

ورَفيقُـه بالغَيْـبِ مـا يَـدْرِي

وفي إعراب الصدر خلاف ينبني عليه خلافهم في تخريج البيت ينظر في مواطن التخريج.

(٨) في الأصل: «شاذ» دون ألف.

ومن باب الابتداء:

ما معنى قوله[١]: «والمبتدأُ مُعتمَد البيان، والخبرُ معتمَدُ الفائدة»، ولا تحصل إلا منهما؟

الثاني، قوله في الخبر المشبه: «وقد يكون معه لا فيه ضمير»[٢]، ما مثال هذا؟

الثالث، ما مثال قوله[٣]: «أو كانَ الخبرُ محذوفًا والمبتدأُ معرفة»؟

وكذلك قوله[٤]: «أو نكرتين متساويتي الرتبة بُعْدًا عن المعرفة ودُنُوًّا»؟

وكيف يخرج الخبر المشبه في الشِّعر حتى يتقدم؟

وكذلك قوله[٥]: «والخبرُ محذوفًا والمبتدأُ نكرةً لا يُبْتدأ بها إن لم[٦] يتقدم عليها ظرف وهو خبر لها»؟

ومن باب اشتغال الفعل:

[٨و] ما مثال ما إذا تناول ضميره أو الملابس لضميره مرفوعا بواسطة وبغير واسطة[٧]؟

وما معنى قوله[٨]: «ذاتُ وَجهين»؟ فإن السخاوي[٩] أخطأ في تفسير قول النحاة: ذات وجهين[١٠].

(١) المقدمة الجزولية، ص ٩٣.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٩٥.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٩٦.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٩٦.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٩٨، وفيها: «أو كان الخبر محذوفًا».
(٦) في الجزولية: «ما لم يتقدم».
(٧) المقدمة الجزولية، ص ٩٩. وينظر شرح الشلوبين ٢/ ٧٥٩، وأمثلة الجزولية، ص ٢٨٢.
(٨) المقدمة الجزولية، ص ١٠١.
(٩) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي علم الدين (٥٥٨-٦٤٣هـ)، الإمام النحوي اللغوي المقرئ الشافعي، أخذ عن أبي القاسم الشاطبي والتاج الكندي، وسمع من السِّلفي وغيره، وتصدر للإقراء بجامع دمشق، من مؤلفاته: شَرْحَانِ على المفصل، وسفر السعادة وسفير الإفادة، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية، وشرح الشاطبية، وغيرها. ينظر إنباه الرواة ٢/ ٣١١، وإرشاد الأريب ٥/ ١٩٦٣، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٤.
(١٠) قول السخاوي في المحصل في شرح المفصل، ص ٥٨، وجزى الله خيرًا محكم البحث الذي أرشدني إليه.

ومن باب (كان) :

لِمَ قَدَّمَ الكلام في تقديم أخبارها على غيرها من أخواتها وعلى بيان معانيها؟[1] ولِمَ جعل ذلك على أربعة أقسام؟ وفي الحقيقة ليست إلا ثلاثة؛ لأن الخبر إمَّا أنْ يتقدم بالاتفاق، أو لا يتقدم بالاتفاق، أو يختلف في ذلك، فإن كان ولا بد، كان يصل التقسيم بالأحكام التي يخصها، وما قيل في ذلك منها.

الثاني، قوله[2]: «سوى كان إلى صار»، راجعٌ إلى الحكم الأخير، وهو قوله: «ولا على مبتدأ خبرُه مفردٌ فيه معنى الاستفهام»؟ أو راجع إلى الجميع؟ فإن كان راجعًا إلى الجميع، فليس بصحيح؛ فإنها قد دخلت على الخبر الذي خبرُه جملة لا تحتمل الصدقَ والكذب في قوله:

..... وكُوني بالمُغَيَّب خَبِّريني[3]

وكُوني بالمَكارِم ذَكِّريني[4] .....

الرابع، قوله[5]: «وما أوجَبَه كونُ المبتدأ والخبرِ معرفتَينِ أو نكرتَين على السواء»، ما معنى هذا الكلام؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٠٢-١٠٥.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ١٠٧، وسياق كلامه هو ذا: «وجواز توسط الخبر عامٌّ في جميعها، وكلها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط أو استفهام، ولا على مبتدأ خبرُه جملة لا تحْتَمِل الصدق والكذب، ولا على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام سوى كان إلى صار».

(٣) عجز بيت من الوافر دون نسبة في الكتاب ٢/ ٤١٨، وتحصيل عين الذهب، ص ٣٨٧، وتعليق الفرائد ٢/ ٢٠٠، والخزانة ٦/ ١٤٢، ونقل البغدادي عن العيني والسيوطي نسبته للمُثقِّب، لكنه وهمهما في هذه النسبة. ورواية البيت في الكتاب:

دَعِي ماذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ ولكِنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئِيني

(٤) صدر بيت من الوافر لجاهلي من بني نهشل في نوادر أبي زيد، ص ٢٠٦ وَ ٢٦٠، والخزانة ٩/ ٢٦٦، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ٢٢٧، ودون نسبة في ضرورة الشعر، ص ١٦٨، وكتاب الشعر ١/ ٣٢٧، والمغني ٦/ ٢٣٩. عجزه فيه:

ودَلِّي دَلَّ ماجِدةٍ صناعِ

(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٠٧.

الخامس، ما مثال المبتدأ المخبر عنه بالماضي الذي يناقض معنى هذه الأفعال؟[١]

ومن باب (إنَّ) وأخواتها:

قوله[٢]: «وإنْ رفعتَ أحدَهما ونصبتَ الآخر»، كيف يجعل هذا من جُملة الشبه، وهذا إنما يصح لها بعد الشبه؟

الموضع الثاني: قوله[٣]: «لا يعطف على موضعها» من الإعراب، يوهم أن لها موضعًا على انفرادها، هل يعرف المولى تمام قوله[٤]:

يا ليتَ أيَّامَ الصِّبَا رَواجِعا

ومن باب حروف الخفض:

لِمَ أهمل ما يكون حرفًا واسمًا وفعلًا، نحو: على؟

الموضع الثاني، ما تأويل قوله[٥]: «قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ»؟

ومن باب القسم:

ما الموضع الذي لا يجوز أن يبتدأ فيه إذا حذف منه حرفُ القَسم؟ وما الجائز؟

الموضع الثاني: ما الظرف [٨ظ] الذي يدل على الجملة القسمية حتى يجوز حذفها؟ وكيف يُنَزَّل الظرف المذكور منزلة القَسَم المحذوف من الجواب توطئة للجواب؟ ما صحة هذا الكلام وانتظامه؟ فإنه مضطرب.

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٠٨، وينظر أمثلة الجزولية ص ٢٩٩، وشرح الشلوبين ٢/ ٧٧٨.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ١١٠.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ١١٢.

(٤) بيت من الرجز للعجاج في طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨، وضمن ملحقات ديوانه ٢/ ٣٠٦ (بتحقيق السطلي)، ولرؤبة بن العجاج في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٦٠، ولم أجده في ديوانه، ودون نسبة في الكتاب ٢/ ١٤٢، والمقدمة الجزولية، ص ١١٩، والتخمير ١/ ٢٨٦، والخزانة ١٠/ ٢٣٤، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٦٤. وينظر أيضًا أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه لرمضان عبدالتواب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، الجزء الثاني، ربيع الأول عام ١٣٩٤هـ، أبريل عام ١٩٧٤م، ص ٨١.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٢٤، وينظر شرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٨١٩، وأمثلتها له، ص ٣٢٠.

ومن باب المفعول الذي لم يُسم فاعله:

ما معنى قوله[1]: «للتفعيل»؟ وما الفرق بين التقارب والتوافق؟ وما أمثلتها؟[2]

الثاني: قوله في باب (أَعْلَمت)[3]: «وجائزٌ أن يُقام الثاني على وَجْه لا يَعْرِض معه اللَّبْس»، ما مثال هذا؟[4]

وكذلك[5]: «ولا يُبْنى للمفعول إلا المتعدي[6]، وقد ذُكِر»، أين ذكره، في هذا الباب أم في غيره؟[7]

ومن باب اسم الفاعل:

قوله[8]: «وفي المثنى والمجموع على حَدِّ التثنية، يجب النصب مع إثبات النون مطلقًا، ويجوزُ النصب والجر مع إسقاطها مطلقًا»، يوهم أن إسقاط النون مع النصب جائز وإن لم يكن فيه الألف واللام مع أنه للماضي، وهذا لا يجوز، بل إذا كان للماضي وليس فيه ألف ولام وجبت إضافته لا غير، كالمفرد.

ومن باب الصفة المشبهة:

ما وجه قبح المسألة إذا تكرر فيها الضمير؟[9]

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٤١، وسياق كلامه: «حكم هذا الباب أنْ يُحذف فيه الفاعلُ؛ إما جهلًا به، وإمَّا إبهامًا [...] وإما للتفعيل».

(٢) تنظر أمثلتها في أمثلة الجزولية، ص ٣٥٢، وشرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٨٧١.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ١٤٣.

(٤) ينظر أمثلة الجزولية، ص ٣٥٦، وشرح الشلوبين ٢/ ٨٧٥.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٤٤.

(٦) في المقدمة الجزولية، ص ١٤٤: «إلا المتصرف المتعدي»، وكذا في شرحها الكبير للشلوبين ٢/ ٨٧٥، وأمثلة الجزولية، ص ٣٥٦.

(٧) ينظر توجيه الشلوبين لهذه العبارة في شرح الجزولية ٢/ ٨٧٥.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ١٤٧.

(٩) المقدمة الجزولية، ص ١٥١.

ومن باب التعجب:

قوله[١]: «مما يقبل الزيادة والنقصان»، ما مثال الذي لا يقبلهما؟[٢] وكذلك مثال الذي وقع ودام؟[٣]

ومن باب (ما) و(لا) :

قوله[٤]: «جاز الرفع والنصب والجر في ذلك الوصف»، ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز إذا كان الخبر مجرورًا، وهو قد أطلق.

ومن باب (نِعْم) و(بِئْس):

قوله[٥]: «ومِنْ شرْطِه أن يَصْدُق عليه اسم الفاعل[٦]»، كيف عَبرَّ[٧] هنا عن الفاعل باسم الفاعل؟

ومن باب (حبَّذا):

قوله[٨]: «والمبهم قد يسد مسد المضمر»، في أي موضع يسد المبهم مسد المضمر؟[٩] وما الفعل الذي اسْتُجِيزَ فيه النقل إذا كان فيه معنى المدح سوى قوله: حَسُنَ ذا أَدَبًا؟

(١) المقدمة الجزولية ص ١٥٣.
(٢) شرح الشلوبين ٢/ ٨١٩، وأمثلة الجزولية، ص ٣٦٩.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ١٥٤.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ١٥٨، وهذا نصه: «ويفترقان في أنَّ (لا) لا تعمَلُ إلا في نكرة اسمًا وخبرًا، فإذا جيء بعد الخبر المنصوب بأحدهما لفظًا أو معنى بحرف عطف لا يوجب، وإنْ كانَ بعد الحرف وصف وموصوف وأُوليَ الوصفُ الحرفَ، وكان الموصوف سببًا من اسمها، جاز الرفع والنصب والجر».
(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٦٠.
(٦) الذي في المقدمة الجزولية، ص ١٦٠: «عليه الفاعل»، والذي في شرح الشلوبين ٣/ ٩٠٦، وأمثلة الجزولية، ص ٣٨٠ موافق لما هنا.
(٧) في الأصل: «غير».
(٨) المقدمة الجزولية، ص ١٦٣.
(٩) انظر شرح الشلوبين ٣/ ٩١٠، وأمثلة الجزولية، ص ٣٨٣.

ومن باب إعمال الفعلين:

ما المفعول الذي لا يقتصر دونه؟ [٩و] وما مثالُه إن أردت مفعولي (ظننت)[١]، فإنه وإن كان لا يجوز أن يُقتصر فيه على أحد المفعولين، لكن يجوز أن يحذفا معًا؟

الثاني، قوله[٢]: «وأحدُ هذه الأفعال مع الفعل الغائب مثله مع مثله»، إلغاز وإبهام في مقام التعليم.

ومن باب العدد:

«وبناء النَّيِّف في أحد عَشَرَ؛ لوقوع العَقْد منه موقعَ هاءِ التأنيث»[٣]، هذه علة فتحه، أمَّا علة بنائِه فلكونه صَدرَ الكلمة وبعضَها.

ومن باب التأنيث والتذكير:

«وبحسب استعمالِهم الاسمَ مِن جميع هذا يكونُ العددُ الذي ذلكَ الاسم تفسيرٌ[٤] لَهُ»[٥]، ما معنى هذا الكلام؟

ومن باب الفصل:

قوله[٦]: «أو مجانسًا لِما هو المبتدأ في الحال، أو في الأصل في الغَيْبَة والحضور والمرتبة»، ما أمثلة هذه؟[٧] وإذا لم يكن له موضع من الإعراب، هل هو اسم أو حرف؟ فإن كان اسما، فكيف الاسم بلا إعراب؟ هذا مما لا نظير له.

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٦٤، وينظر أيضًا شرح الشلوبين ٢/ ٩١٢، وأمثلة الجزولية، ص ٣٨٥.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ١٦٥، وفيها: «مع فعل الغائب» دون تعريف الفعل.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ١٧٢.
(٤) في الجزولية: «تفسيرًا» بالنصب.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ١٧٩، وهو في باب اسم الجمع، وليس في باب المذكر والمؤنث الذي في: ص ٢٥٤.
(٦) المقدمة الجزولية، ص ١٨٤.
(٧) ينظر شرح الشلوبين ٣/ ٩٤٦.

ومن باب النداء:

قولـه[١]: «ولا يُحْـذَف حـرف النـداء عـن اسـم يصـح أن يوصـفَ بـه، أي في النـداء»، هـل هـذا ضابـط أم علـة؟ فـإنْ كان علـة، فـما حكمهـا؟

ومن باب المندوب:

قوله[٢]: «وإذا لَحِقَت ساكنًا لا يتحرَّكُ، حُذِفَ لها»، ما مثال هذه؟[٣]

ومن باب تكرر الاسم في النداء:

قولـه[٤]: «ونَصْـبُ الثـاني عـلى أحـد التأويلَـيْنْ في الأول مـن أربَعـةِ أوجـه»، مـا معنـى هـذه الألغـاز؟ ومـا تفسـيره؟

الثـاني: قولـه[٥]: «وإن شـئت جعلتهـما اسـماً واحـدًا»، هـل هـذا قـول انفـرد بـه، أم ذكـره غـيره؟

وكـذا قولـه[٦]: «وإن كان الثـاني مشـتقًّا جـاز أن يكـون نعتـا مطلقـا»، ليـس هـذا مـن ذا البـاب؛ لأنـه كيـف يتأتـى أن يتكـرر الاسـم الواحـدُ، ويكـونَ في أحدهمـا مشـتقًّا وفي الآخـر غـير مشـتق حتـى يكـون موصوفًـا؟

ومن باب (عسى) :

(أَنْ) مـعَ الفعـل بتأويـل المصـدر[٧]، فكيـف يكـون المصـدر خـبرًا عـن الجثـة [٩ظ] قياسًـا مطـردًا، فـما تصحيـح هـذا؟

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٨٨.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٠٢.

(٣) أمثلة الجزولية، ص ٣٩٨، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٦٨.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ١٩٦.

(٥) لم أجده في المقدمة الجزولية من هذا الباب، ص ١٩٥، وهو في حاشية العقود والحواشي (٢٣ظ) ضمن عبارة طويلة، كُتب في آخرها حرف «ح»، أي أنه في نسخة أخرى.

(٦) لم أهتد إليه في المقدمة الجزولية.

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٢٠٣.

ومن باب ما لا ينصرف:

قوله[1]: «ومَعه ومع الصفة، ومعه ومع العلمية جميعًا، ومعه ومع شبه الصفة جميعًا»، ما[2] الذي يعني بشبه الصفة؟ ثم إذا استقل التأنيث واللزوم، فأيُّ حاجة إلى اعتبار الصفة؟ إلا أن نقولَ: إنَّ العلمية أقوى من لزوم التأنيث، فلما ألغينا الأضعف عملنا[3] بالأقوى، لكنْ لا معنى للقوة والضعف بعد أن نثبت أنه مانعٌ.

الثاني، قوله[4]: «ومَعَ العُجمَة الجنسية إذا كان ما يُوازن[5] الاسم في العربيةِ لا ينصرفُ عَلَماً»، لم يذهب أحد إلى اعتبار العُجْمَة الجنسية فكيف اعتبرها؟ وإن كان، فما مثاله؟[6] وما الاسم العجمي الذي على وزن في العربية له تأثير في منع الصرف؟[7] فإني ما وجدت ذلك، نعم كل[8] (بَقَّم) منصرف للكثرة، فإنْ سُمِّي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل، ولا التفات إلى عجمته أصلاً.

وكذلك قوله[9] في المعدول عن النكرة يأتي «مَع شِبه الوَصف»، ما يعني بشبه الوصف؟

الموضع الآخر قوله[10]: «عدم النظير في الآحاد تأثيره في العلمية، ومع شبه الجمع، ومع العجمة الجنسية»، ما أمثلة هذه؟[11]

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢٠٨، وأوله: «وتأثير اللفظي مع التأنيث إن كان هاء فمع العلمية، وإن كان ألفا فمع اللزوم، ومعه ومع الصفة ...».
(٢) في الأصل «وما» بالواو.
(٣) في الأصل: «وعملنا» بالواو.
(٤) المقدمة الجزولية، ص ٢٠٩.
(٥) في الأصل: «يوزن» دون ألف، والمثبت هو الذي في المقدمة الجزولية، وكذا في النسخة المخطوطة منها في مكتبة القرويين (٣٤ظ)، وهو الصواب.
(٦) أمثلة الجزولية، ص ٤٠٧، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٧٨.
(٧) أمثلة الجزولية، ص ٤٠٧، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٧٩.
(٨) كذا، ولعلها: كلمة.
(٩) المقدمة الجزولية، ص ٢١١.
(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٢١٠.
(١١) شرح الشلوبين ٣/ ٩٨١، وأمثلة الجزولية، ص ٤٠٨.

وما معنى قوله[١]: «وينبغي أن يكون مع العجمة الجنسية مثلُه في[٢] الجمع»؟

ومن باب المعدول:

ما هو (فُعَل) العلم الذي جُهِلَ كونه مشتقًّا؟[٣] وما الذي عُلِم كونه مشتقًّا وجُهِلَ كونه في النكرات؟[٤] وبالجملة هذا الفصل يحتاج إلى شرح جميعه، فيُنْعِمُ المولى بذلك لا زال منعماً.

ومن باب (فَعالِ):

ما معنى قوله[٥]: «فغيرُ المختص يجري مجرى العَلَم الجنسي فيما يقع له»، إما يكونُ عَلَمًا أو لا يكون، فإن كان، فلا يقال: يجري مجرى العلم، وإن لم يكن، فلا يكون إلا معرفة، فكيف يجري مجرى العلم ما هو نكرة؟ وفي أي شيء يجري مجراه؟

وما معنى قوله[٦]: [١٠و] «عَلَماً شخصيًّا في وضعه، أو نُقِل إليه من البَواقي»، هل بينهما فرق؟

ومن باب التمييز:

قوله[٧]: «وقد التَزَموا حَذْفَ ما به التَّمام، إلا في الضرورة في عشر[٨] كلمات من العدد، ونون التثنية إلا[٩] فيها في كلمتين»، فنقول: مثنى المائة والألف من جملة العشر الكلمات، فإخراج النون منهما يوهم أنَّ المجموع اثنا عشر.

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢١٠.
(٢) في المقدمة الجزولية، ص ٢١٠: «مع الجمع».
(٣) ينظر المقدمة الجزولية، ص ٢١١، وأمثلة الجزولية، ص ٤١١، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٨٦.
(٤) ينظر المقدمة الجزولية، ص ٢١١، وأمثلة الجزولية، ص ٤١١، وشرح الشلوبين ٣/ ٩٨٦.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٢١٣.
(٦) المقدمة الجزولية، ص ٢١٤.
(٧) المقدمة الجزولية، ص ٢٢٣.
(٨) في المقدمة الجزولية، ص ٢٢٤: «في ثمان كلمات»، والذي هنا موافق لما في أمثلة الجزولية، ص ٤٢٧، وشرحها الكبير للشلوبين ٣/ ١٠٠٩.
(٩) في المقدمة الجزولية، ص ٢٢٤: «ونون التثنية منه فيها في كل كلمتين» دون إقحام (إلا).

ومن باب النسب:

قولـه بأنـه «يُـرَدُّ إليـه مـا حـذف منـه إن كان واجـبَ الـردِّ في التثنيـةِ»[(١)]، لِمَ يثنـى مـا الـذي يجـب رده في التثنيـة؟ فكيـف يحيـل عـلى أمـر مجهـول؟

ومن باب المبنيات:

لم يسـتوف عِلَـل البنـاء، فإنـه قـد ذكـر في أول الكتـاب[(٢)] الأسـماء التـي منهـا (فـوك) إذا أضيفـت إلى يـاء المتكلـم، لزمهـا البنـاء عـلى الكسـر، والبنـاءُ في الاسـم لابـد لـه مـن عِلَّـةٍ، ولم يذكـر هنـا علـة ذلـك.

الثـاني، يقـول في الضمـة[(٣)]: «وإمَّـا لأنهـا في الكلمـة كالـواو في نظيرتهـا، وإمـا للشَّـبه بـما هـي فيـه كذلـك، وإمَّـا لأنهـا حركـة لا تكـون للكلمـة في حـال إعرابهـا» إلى آخـره، تحتـاج هـذه إلى الأمثلـة[(٤)].

وكذلـك قولـه في الفتحـة[(٥)]: «وإمـا لأنهـا حركـة أقـرب المتحـركات[(٦)]، وإمـا لمجـاورة محلهـا الألـف[(٧)]، وإمـا للفـرق بـين معنـى أداة واحـدة، وإمـا لأنهـا حركـة الأصـل»، مـا مثـال هـذا الآخـر؟[(٨)]

وكذلـك قولـه في الكـسرة[(٩)]: «لأنهـا لا تُوهِـمُ الإعـرابَ، أو حَمْـلًا

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢٣٥.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ١٧.
(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٤١.
(٤) انظر أمثلة الجزولية، ص ٤٥٢.
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٢.
(٦) في المقدمة الجزولية، ص ٢٤٢: «أقرب الحركات إليه»، والذي هنا موافق لما في أمثلة الجزولية، ص ٤٥٣، وشرح الشلوبين ٣/ ١٠٤١.
(٧) بعده في المقدمة الجزولية، ص ٢٤٢: «وإمَّا لشبه محلها بما في كنف هاء التأنيث»، وينظر شرح الشلوبين ٣/ ١٠٤١، وأمثلة الجزولية، ص ٤٥٤.
(٨) أمثلة الجزولية، ص ٤٥٤، وشرح الشلوبين ٣/ ١٠٤١.
(٩) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٣.

على مُقابِل المقابل[١]، وإما لأنها حركة الأصل»، فهذه تحتاج أيضًا إلى ضرب أمثلتها[٢].

ومن باب المخاطبة:

«سَلْ واحدًا فاثْنَينِ فجماعَةً، مُذَكَّرًا ومؤنثا، عن واحد فاثنين فجماعة، مذكرًا[٣] ومؤنثًا في المراتب الثلاث»[٤]، لم عطف هنا بالفاء؟

ومن باب يُعرَف أنَّ الألفَ في آخر الاسم منقلبة عن ياء:

قوله[٥]: «وبكون وسطه[٦] الاسم أو أوله واوًا».

ومن باب الهجاء:

قوله[٧]: «فالقياسيُّ أنْ يُطابقَ اللفظُ الخطَّ، وهو للسمع، أو يكونَ على أصلِ الكلمة»، ثم قال[٨]: «ويكون بزيادة، وهُو إمَّا لِتخالُف مبدأ اللفظ مَقْطَعَه»، ما مثال هذا؟

ثم قال في النقصان[٩]: «وإمَّا لِكثرَةِ الاستعمالِ، وإما للتخفيف، وإما لأن الكلمة [١٠ظ] مع ما انْضَمَّ إليها كالشيءِ الواحد، وإمَّا للفرق بين معنى لفظٍ مشتَرَك، وإمَّا لتَغْيِيرِ[١٠] حرفِ إشارةٍ للتفخيم»، هذا أيضًا مما يحتاج إلى تمثيل.

---

(١) بعده في المقدمة الجزولية، ص ٢٤٣: «أو على مقابل مقابل المقابل، وإما إشعارًا بالتأنيث، وإما للإتباع، وإما لمجانسة مقابل العمل، وإما للفرق بين أداتين، وإما لأنها حركة الأصل».

(٢) أمثلة الجزولية، ص ٤٥٤-٤٥٦، وشرح الشلوبين ٣/ ١٠٤٢-١٠٤٤.

(٣) في الأصل: «مذكر» دون نصب، والصواب ما أثبته عن الجزولية.

(٤) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٤.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٢٤٦.

(٦) في الأصل: «وَسطه الاسم»، والصواب ما أثبته عن الجزولية.

(٧) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٧.

(٨) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٧.

(٩) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٧.

(١٠) في المقدمة الجزولية، ص ٢٦٨: «لِتَغَيُّرِ حرف الإشارة».

ومن باب المؤنث:

قوله[1]: «للعجمة وللنسب ولهما»، ما مثاله؟[2]

ومن باب المفعول معه:

«إما واجب فيه ذلك، وإما مختار فيه الرفعُ، وإما مُختار فيه الجَرُّ، وإما مختار فيه النصب بوجْهٍ آخر»[3]، ما أمثلة ذلك؟[4]

ومن المنصوبات:

«ومنه: لَهُ عَلَيَّ ألفُ دِرْهَم عُرْفًا، وهو عبدُ اللهِ حَقًّا، قالوا في الأول: إنه مؤكد لنفسه، وفي الثاني: إنه مؤكد لغيره»[5]، الهاء في (نفسه) وفي (غيره) على أي شيء تعود؟ وما الفرق بينهما حتى جُعل أحدهما لنفسه والآخر لغيره؟

ومن باب النون الثقيلة والخفيفة:

قوله[6]: «وعلامة الفتح في الفعل الذي تلحقه إنْ خَلا من الضمير، أو كان الضمير الذي فيه للواحد المذكر مطلقًا، وللواحدة الغائبة فتحُ لامِه»، كيف تكون علامة الفتح فتح اللام؟

(١) المقدمة الجزولية، ص ٢٥٦.

(٢) شرح الشلوبين ٣/ ١٠٥٨-١٠٥٩، وأمثلة الجزولية، ص ٤٦٨.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٥٩، ونص عبارتها: «الاسم الذي ينتصب مفعولًا معه إما واجب فيه ذلك، وإما مختار فيه ذلك، وإما واجب فيه الرفع، وإما مختار فيه الرفع، وإما مختار فيه الجر، وإما مختار فيه النصب بوجه آخر على غير ذلك الوجه».

(٤) انظر أمثلة الجزولية، ص ٤٨٠.

(٥) المقدمة الجزولية، ص ٢٧٥، ووقع في عبارته هنا تقديم وتأخير في المثالين، ولم أجد في الباب عبارة: «قالوا في الأول: إنه مؤكد لنفسه، وفي الثاني: إنه مؤكد لغيره»، ولا في شرح الشلوبين، ولا في أمثلة الجزولية.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٢٨٥.

وكذلك قوله: «وفيما فيه[١] النون الذي ثباتها علامةُ الرفع حَذْفُها»، كيف تكون علامة الفتح حذف النون ثم الفتح بناء؟ فكيف يحتاج إلى علامة؟

ومن باب الحكاية:

قال[٢]: «الحكاية تحتوي على مفرَدٍ ومُركب، والمُرَكَّب ينقسم إلى جملة في الأصل[٣]، وغير جملة، والجُملةُ تنقسِمُ إلى مسمى بها، وغيرِ مسمى[٤]، وغيرُ المُسَمَّى يُحكى بالقول، والقولُ تُحْكى به الجملة الواقعةُ بعده، أو جزء[٥] منها مطلقًا عند الأكثرين[٦]»، قال[٧]: «وينتصب المفرد النائب[٨] عند قوم[٩]»، ثم قال[١٠]: «الظاهرُ ينقسم إلى معرفة ونكرة، والمَعرفةُ إلى عَلَمٍ وغيرِ عَلَم، فغير العلم لا يُحْكَى باتفاق، العلم[١١] يُحْكى».

ثم قال[١٢]: «غيرُ الجملة على قسمين: ما تركيبُه تركيبُ الجملة، وما ليس كذلك، أمَّا ما تركيبه تركيبُ الجملة فالحِكاية به لا غير[١٣]، وما ليس كذلك أقسامٌ: تركيبُ اسمَينِ، وتركيبُ فِعلين، وتركيبُ حَرفين، وتركيبُ اسمٍ وحرف، وتركيبُ

(١) في الأصل: «وقبل النون الذي»، والمثبت ما في المقدمة الجزولية، ص ٢٨٦، وهو الذي في شرحها الكبير للشلوبين ٣/ ١١٠٣، وأمثلة الجزولية، ص ٤٩٧.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٣.
(٣) عبارة «في الأصل» ليست في الجزولية المطبوع.
(٤) أي غير مسمى بها كما في المقدمة الجزولية، ص ٢٦٣.
(٥) في الأصل: «أو جزءًا» بالنصب، وهو خطأ ظاهر.
(٦) لم يسم النحاة هؤلاء الأكثرين، انظر الأبحاث الكلية (١٧٣ظ)، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/ ٧٣٠، وغاية الأمل ١/ ٤٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٢.
(٧) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٤.
(٨) في الأصل: «الثابت» وهو تصحيف ظاهر، والمثبت ما في الجزولية.
(٩) لم يسم هؤلاء القوم أحد. انظر إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤٣، والأبحاث الكلية (١٧٤و)، والبحر المحيط ٩/ ٥٥٥.
(١٠) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٤.
(١١) كذا هنا، وفي الجزولية: «العلم يحكى بمَنْ».
(١٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٦٥.
(١٣) عبارة الجزولية، ص ٢٦٥: «فأما ما تركيبه تركيب الجملة فلا يجوز فيه إلا الحكاية».

اسم وصوت. فأما ما تركيبه تركيبُ اسمين فثلاثة أقسام: إمَّا على جهة الجُملة، وإمَّا علىً جهة الإضافة، وإمَّا على جهة جعل الاسْمَينِ اسْمًا واحدًا».

هذا الباب هو من الأبواب التي ألحقها في الآخر[1]، وفي بعضها تشويش، فيصحح المولى أوَّلًا لفظ الفصل، ويوضح ما فيه من المشكل.

ومن باب الصِّلات:

[١١و] قوله[2]: «وإنْ كانَ معرفة، فأنْ يَصِحَّ إضمارُه، وألَّا يكون إظهارُه نائبًا عن إضماره»، ثم قال[3]: «ورُبَّما أدَّى ذلك إلى تغيرِ[4] المُضمر مِن الحضور إلى الغَيبة، ومِن الإبراز إلى الكمونِ».

في حروف التصديق:

البيت الذي أنشده لأبي محمد[5]، كأنه ابن بَرِّي، يصحح المولى لفظَه، وينظُر فيه، وهل يقتضي هذا التنوين أن يكون (جَيْرٍ) اسْماً؟

ومن باب جمع الاسم الثلاثي صفة[6]:

لِمَ قَدَّمَ جمع الصفة على جمع الاسم؟ والذي في الكتب خلاف ذلك، وهو الذي يقتضيه الترتيب الطبيعي، فما العذر عنه؟

---

(١) ليس هذا الباب من الأبواب الأخيرة في مطبوع الجزولية، بل بعده أبواب كثيرة. لكنه وقع في العقود والحواشي في (٣٤و) متأخرًا، وبعده ثلاثة أبواب.

(٢) المقدمة الجزولية، ص ٢٨٨.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٢٩٠.

(٤) في الجزولية: «تَغَيُّر»، والذي هنا موافق لما في شرح الشلوبين ٣/ ١١٠٧، وأمثلة الجزولية، ص ٤٩٩.

(٥) في المقدمة الجزوليَة، ص ٣٢٣. والبيت هو قوله: [الوافر]

وقائلةٍ: أسِيتَ، فقلتُ: جيرِ أَسِيٌّ إنَّنِي مِن ذاكَ إنَّهْ

وينظر البيت في التذييل والتكميل ١١/ ٤١٠، ومغني اللَبيب ٢/ ٢٤٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢، والخزانة ١٠/ ١١١، وشرح أبيات المغني ٣/ ٧٢، وقد نسبه فيه نقلًا عن ابن السكيت إلى رجل من بني أسد لم يسمه.

(٦) المقدمة الجزولية، ص ٢٩٥.

ومن باب المصادر[١]:

لم اقتصَرَ على مصادر الثلاثي، ولم يذكر مصادر ما زاد؟

وقوله[٢]: «ويجيءُ على فاعِل، وعلى بناء اسم المفعول»، ليس هذا مذهب سيبويه[٣]؛ فإنه لم يثبت المفعول في المصادر، وتأوَّلَ قولَهم: ما له مَحْصُولٌ ومعقولٌ[٤].

ومن باب الإمالة:

قوله[٥]: «ومُقَدَّرُها عند بعضِهم كمَلْفُوظها»، ما مثال هذا؟[٦]

ومن باب التصريف:

قوله[٧]: «إذا وقعتِ الياءُ أو الواوُ طرفًا بعد ألِفٍ زائدةٍ أُبْدِلت همزة»، إلى أن قال[٨]: «وكذلكَ إنْ كانت تَلِي الطَّرَف ولم تكن في المُفرد مُتحركةً[٩]، إنْ كانَ ما وَقعت فيه[١٠] اسم الفاعل، وإنْ كانَ قبل ألِفِ الجمعِ واوٌ أو ياءٌ

(١) المقدمة الجزولية، ص ٣٠٤.
(٢) المقدمة الجزولية، ص ٣٠٤.
(٣) الكتاب ٤/ ٩٧.
(٤) كذا، والذي تأول هو قوله: دعه إلى ميسوره، ودع معسوره، قال: «وأما قوله: دعه إلى ميسوره، ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمرٍ يوسَر فيه أو يُعسر فيه».
(٥) المقدمة الجزولية، ص ٣٠٩.
(٦) أمثلة الجزولية، ص ٥٣١، وشرح الشلوبين ٣/ ١١٤٥.
(٧) المقدمة الجزولية، ص ٣٠٨.
(٨) عبارته هذه توهم أنه ترك بعض كلام المصنف، والذي في الجزولية، ص ٣٠٨ أنه نص متصل.
(٩) بعده في المقدمة الجزولية، ص ٣٠٨: «أو في نية المتحركة».
(١٠) بعده في المقدمة الجزولية، ص ٣٠٨: «كذلك جمعًا، أو متحركة أو في نية المتحركة إن كان ما وقعت فيه اسم الفاعل»، فلعل هذا سقط من النص بسبب انتقال النظر، أو أنه وقع في نسخة السائل كذلك، فقد قال عقب النص: «هذا الفصل أيضًا متجرد في النسخ، فهَلْ لفظُه مُستقيمٌ؟ أم فيه خلَلٌ؟ يُنْعِم المولى النظر».

فلا أَثَرَ للحركة في المفرد، وإنْ كانَت دون الطرف[1] فلا أَثَرَ للألف». هذا الفصل أيضًا متجرد في النُّسَخ، فهَلْ لفظُه مُستقيمٌ؟ أم فيه خلَلٌ؟ يُنْعِم المولى النظر.

فهذا آخر ما أشْكَلَ من الحواشي المذكورة؛ لعَجْزِنا عن درك حقائقها، وعدَم الاطلاع على دقائقها، فيُنْعِم المولى زين الدين - أدام الله سعادتَه، وضاعَفَ سيادته - إحراز الدعاء والثناء في إيضاح هذه المشكلات، وإزاحة هذه المعضلات، ويُعَلِّقُ على كل سؤال ما أمكنه وحضره في الوقت، متفضلًا مشكورًا - أدام الله عُلاه، وأطال بقاه، ورأيه أعلى والملتمس - فإنَّ القلوبَ إليها متشوقة، والعيونَ متطلعة، والحمدُ لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

(١) في المقدمة الجزولية، ص ٣٠٨: «دون ما يلي الطرف».

المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات والرسائل الجامعية والمقالات:

- **الأبحاث الكلية شرح الجزولية**، لعلم الدين اللورقي الأندلسي، مكتبة شهيد علي باشا، برقم (٢٣١٦).
- **أثر علم الدين اللُّورقي الأندلسي في النحويين**، لمحمد بهاء بن حسن ككو، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٢٤، العدد الأول (المحرم - ربيع الأول ١٤٤٣هـ / أغسطس - أكتوبر ٢٠٢١م).
- **أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه**، لرمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، الجزء الثاني، ربيع الأول عام ١٣٩٤هـ، أبريل عام ١٩٧٤م.
- **الجزولية** لأبي موسى الجزولي، نسخة القرويين برقم (١٣٦٦).
- **شرح جمل الزجاجي لابن خروف**، (من الأول حتى نهاية باب المخاطبة)، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى.
- **العقود والحواشي للجزولي**، مكتبة حسن باشا العامة في جوروم بتركيا، برقم (١/ ٢٧٧٣).
- **المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية**، لعلم الدين اللورقي الأندلسي، الجزء الأول من أول الكتاب إلى باب النعت، (رسالة ماجستير)، أعدها محمد بهاء حسن ككو، بإشراف د. وليد السراقبي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة البعث، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- **المحصل في شرح المفصل**، للقاسم بن أحمد اللُّورقي الأندلسي، من أول العدد إلى آخر المبني للمفعول (رسالة دكتوراه)، أعدها ناصر بن علي بن سعيد الغامدي، بإشراف د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ.

- **المحصل في شرح المفصل للورقي**، (من باب التحذير إلى نهاية باب خبر ما ولا المشبهتين بليس)، (رسالة دكتوراه)، أعدها عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي، بإشراف د. سعد بن حمدان الغامدي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٣١-١٤٣٢هـ.

ثانيًا: المطبوعات:

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
- **إعراب القرآن**، للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- **أمالي ابن الشجري**، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **أمثلة الجزولية**، لأبي علي الشلوبين، درسه وحققه د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، دار صادر - بيروت، ط٢، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- **الأنموذج في النحو، للزمخشري**، اعتنى به سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر - بيروت، ١٤٣١- ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠م.
- **البديع في علم العربية**، لابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي، وزارة الإعلام، الكويت، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- **تحقيق كتاب الجمل في النحو**، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث - إربد، ط١، ٢٠١٦م.
- **التخمير** = شرح المفصل الموسوم بالتخمير.
- التذييل **والتكميل في شرح التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار السلام - القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **الجمل** = تحقيق كتاب الجمل

- **خزانة الأدب**، للبغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- **دلائل الإعجاز**، للجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٥، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**، شرح وتعليق م. محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع - بيروت.
- **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر - الكويت.
- **ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه**، تحقيق د. عبد الحفيظ السليطي، المطبعة التعاونية بدمشق، توزيع مكتبة أطلس، دمشق.
- **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **ديوان المُسَيَّب بنِ عَلَس**، جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الرحمن محمد الوصيفي، مكتبة الآداب - القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٦م.
- **شرح أبيات الجمل**، لابن سيدة المرسي، تحقيق د. محمود محمد العامودي، منشورات نادي المدينة المنورة الأدبي، ط١، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، للبغدادي، حققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
- **شرح الألفية**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر بيروت، ط ١/ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد وَد. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- **شرح جمل الزجاجي**، لابن بابشاذ، تقديم وتحقيق علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث - إربد الأردن، ط١، ٢٠١٦م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور (الشرح الكبير)، تحقيق د. صاحب أبو جناح.
- **شرح ديوان كعب بن زهير**، صنعة السكري، منشورات دار الكتب والوثائق القومية بمصر، ط٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الأستراباذي، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح شواهد المغني**، للسيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢، ٢٠١١م.
- **شرح المفصل الموسوم بالتخمير**، للقاسم بن الحسين الخُوَارَزْمِي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، للشلوبين، درسه وحققه تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢/ ١٤١٤هـ/ ١٩٩٠م.
- **ضرورة الشعر**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **طبقات فحول الشعراء**، لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.
- **غاية الأمل في شرح الجمل**، لأبي فارس عبد العزيز بن إبراهيم التيمي ابن بزيزة، قرأه وعلق عليه إبراهيم بَلْفَقِيه اليوسفي، أسفار لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية - الكويت، ط١، ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م.

- **كتاب الشعر**، لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **معاني القرآن**، للأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- **معاني القرآن**، للفراء، دار عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **المفصل في علم العربية**، للزمخشري، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار - عَمَّان، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لبدر الدين العيني، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام - القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- **المقدمة الجزولية**، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد.
- **نفح الطيب**، للمقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٦٨م.
- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- **الوافي بالوفيات**، للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- **وشي الحلل في شرح أبيات الجمل**، لأبي جعفر اللبلي، تحقيق أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، دار الضياء للنشر والتوزيع - الكويت، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.
- **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٩٧٨م.